



الجمعية العامة

هيئة نزع السلاح

الجلسة ٣٦٣

الاثنين ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيدة مارتينيك (الأرجنتين)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

تنظيم الأعمال (تابع)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن الهيئة، أود أن أعرب عن تهابي الحارة للنائب المنتخب حديثا لرئيس الهيئة وأتمنى له كل النجاح في تأدية مهامه. سنشرع في انتخاب النائب المتبقي للرئيس من مجموعة الدول الأفريقية في مرحلة لاحقة.

المناقشة العامة (تابع)

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): تواصل الهيئة الآن المناقشة العامة من خلال قائمة المتكلمين المسجلين لأخذ الكلمة في المناقشة العامة. وأود أن أحث الوفود التي لم تقم بعد بتسجيل أسمائها في القائمة على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

وبغية تعظيم الاستفادة من الوقت المتاح لنا خلال التبادل العام للآراء، أقترح أن نبقى على ممارسة استخدام قائمة متجددة بأسماء المتكلمين، وهي مفتوحة حاليا لجميع الوفود التي ترغب في أخذ الكلمة. وأود أيضا أن أذكر جميع الوفود المسجلة بالفعل في القائمة بأن تضع في الاعتبار أن القائمة المتجددة تعني أنه ينبغي الاستعداد للتكلم في أي وقت، ربما في موعد أبكر مما كان مقررا في الأصل. كما أود أن أذكر الوفود بأننا سنتبع

التبديل العام للآراء، فإنها ستتناول البند ٣، "تنظيم الأعمال"، من جدول أعمالها المؤقت، على النحو الوارد في الوثيقة A/CN.10/L.78 بغية انتخاب أعضاء مكتب هيئة نزع السلاح.

انتخاب أعضاء المكتب الآخرين (تابع)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لقد أبلغت بأن مجموعة الدول الأفريقية تؤيد ترشيح السيد حمزة العوكلي، السكرتير الثاني في البعثة الدائمة لليبيا لدى الأمم المتحدة، لمنصب نائب الرئيس من مجموعة الدول الأفريقية.

وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن الهيئة ترغب في انتخاب السيد العوكلي بالتركية نائبا لرئيس الهيئة في دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٧.

تقرر ذلك.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1708779 (A)



إن هيئة نزع السلاح، التي تجمع بيننا هنا مرة أخرى في هذه الدورة لوضع توصيات بشأن نزع السلاح، تواجه في هذا العام التحدي المتمثل في التغلب على حالة الشلل التي تكبلها منذ ١٨ عاما، حيث لم تتمكن من اعتماد توصيات موضوعية بسبب غياب الإرادة لدى أقلية من الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، نشير إلى أنه تم تحقيق نتائج هامة في الدورات السابقة لهيئة نزع السلاح، مثل مبادئ التحقق المُعمّدة في عام ١٩٨٨ والمبادئ التوجيهية لنقل الأسلحة على الصعيد الدولي المُعمّدة في عام ١٩٩٦ والمبادئ التوجيهية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية التي جرى اعتمادها في عام ١٩٩٩.

ولذا، فإننا نؤكد مجددا على الحاجة الماسة إلى تحقيق نتائج ملموسة عشية اختتام دورة الثلاث سنوات هذه من عمل الهيئة. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على إظهار الالتزام الحقيقي والمرونة بغية تحقيق الأهداف المحددة لهذه الدورة من ولاية الهيئة. إن هدف إزالة الأسلحة النووية واجب سياسي وأخلاقي، ملزم لجميع الدول الأعضاء في المنظمة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويجب ألا ننسى أنه قبل أكثر من ٧٠ سنة، عاشت البشرية بعض أحلك الفصول في تاريخها بسبب القنابل النووية التي ألقيت على هيروشيما وناغازاكي. والإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الأولوية الرئيسية على جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي.

ويجب أن تساعد مناقشاتنا في هذا المحفل في تعزيز المعايير والمبادئ والالتزامات والتعهدات بنزع السلاح النووي، على النحو المتفق عليه في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (القرار د-١٠/٢)، وهو ما ينطبق أيضا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونتائج المؤتمرات الاستعراضية لها. وقد أظهر الزخم والحماس ومشاركة الوفود التي شاركت في الدورة الأولى التي اختتمت مؤخرا المؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتفاوض على صك ملزم قانونا يحظر الأسلحة النووية،

الشكل المعتمد لمدة البيانات، وهو ١٥ دقيقة للوفود التي تتكلم باسم مجموعات و ١٠ دقائق للوفود التي تدلي ببيانات بصفتها الوطنية.

السيد راميرث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تود جمهورية فنزويلا البوليفارية البدء بتهنئتك، سيدتي الرئيسة، وسائر أعضاء المكتب على انتخابكم لرئاسة هيئة نزع السلاح في دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٧. ويسرني، بصفتي ممثلا لمنطقتنا، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أن أراكم تتولون توجيه أعمال هذا الجزء الهام من آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. ويمكنكم أن تعولوا على دعمنا الكامل في جهودكم المبذولة لتحقيق أهدافنا المعلنة.

وتود فنزويلا أيضا الإعراب عن خالص تعازيها لشعب وسلطات الاتحاد الروسي في الوفيات الناجمة عن الهجوم الإرهابي الذي وقع اليوم في محطة قطارات بمدينة سانت بطرسبرغ.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق اليوم ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل السلفادور باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/CN.10/PV.362).

وتبدأ هيئة نزع السلاح أعمالها الفنية في عام ٢٠١٧ على خلفية ساحة سياسية دولية تنطوي على تحديات للسلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، فإن عجز القوى العسكرية عن النهوض بهدف إزالة الأسلحة النووية يقوض جهود تعزيز التدابير والاتفاقات المتعددة الأطراف لنزع السلاح. ونحن نشعر بالقلق إزاء خطر إشعال سباق تسلح جديد ستكون له تداعيات خطيرة على السلام بعد إعلان أكبر قوة عسكرية عن أنها تعتزم زيادة ميزانيتها العسكرية. ومما يثير القلق أيضا الأعمال العدوانية القائمة على التدخل من جانب بعض البلدان ضد حكومات مؤلفة حسب الأصول المرعية، مما يؤثر سلبا على السلام والأمن الدوليين ويشكل انتهاكا صارخا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

مجموعة صغيرة من الدول في اعتماد وثيقة ختامية. وندعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى تنحية جداول أعمالها الخاصة جانبا لضمان جعل الكوكب بأسره، لا سيما الشرق الأوسط، منطقة خالية من الأسلحة النووية.

ويرى وفد بلدنا أن التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية لها دور هام في تعزيز التفاهم والشفافية والتعاون بين الدول، فضلا عن زيادة الأمن والاستقرار - تمشيا مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام التنفيذ الطوعي لها والشواغل والأوضاع الأمنية المحددة لمختلف البلدان.

وتعكف فنزويلا على تعزيز تدابير بناء الثقة والأمن في سياق اتحاد أمم أمريكا الجنوبية من خلال تبادل المعلومات والتزام الشفافية في ما يتعلق بالنفقات الدفاعية والأنشطة العسكرية والتدابير الأمنية والضمانات والتنفيذ والتحقق - بهدف الإسهام في توطيد السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

في الختام، تؤكد فنزويلا مجددا على أهمية هيئة نزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة في آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح. ولذلك، فإننا نؤكد من جديد عزمنا على العمل مع جميع الدول الأعضاء لتحقيق مكاسب ملموسة وهامة في مجال نزع السلاح.

السيد برافاكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): باسم وفد الولايات المتحدة، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيسة، وحكومة الأرجنتين على انتخابكم رئيسا لهيئة نزع السلاح في دورتها لعام ٢٠١٧. إن خبرتكم في هذا المجال معروفة جيدا وتحظى بالتقدير، ونحن نتطلع إلى العمل معكم فيما تؤدون باقتدار واجباتكم الهامة.

ونود أن نعرب أيضا عن تقديرنا للسيد كيم وون - سو، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على ما قدمه من دعم لهذه الهيئة الهامة.

ريشما يتم إزالتها تماما، اهتمام والتزام معظم الدول التي حضرت الدورة التاريخية بالتصدي لأحد أخطر التهديدات على البشر، رغم عدم حضور الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تستفيد من الأمن المزعوم الذي توفره هذه الأسلحة.

وترى فنزويلا أن اعتماد صك ملزم قانونا بشأن حظر الأسلحة النووية من شأنه تعزيز المادة ٦ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن ثم، فإنه سيوفر توجيهات محددة بشأن التدابير الفعالة والملموسة التي ينبغي اعتمادها إذا أردنا أن نفي بالتزاماتنا بتخليص أنفسنا من الأسلحة النووية. ويجب أن توفر المعاهدة أساسا جيدا لتنفيذ أحكام القرار ٣٢/٦٨، الذي قدمته حركة بلدان عدم الانحياز. وينص القرار على عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى، في موعد أقصاه عام ٢٠١٨، للنظر في العناصر التي يتعين إدراجها في اتفاقية واسعة تتعلق بالأسلحة النووية، والتي ستحدد التزامات عامة ومحظورات وتدابير عملية لنزع السلاح النووي بصورة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها، مع النص على مواعيد نهائية محددة.

وبوصفها دولة موقعة على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم قبل ٥٠ عاما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي منطقة مكتظة بالسكان على كوكبنا، تؤكد فنزويلا من جديد أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس اتفاقات يتم التوصل إليها بحرية بين البلدان الإقليمية يمثل خطوة أساسية في توطيد السلام والأمن الدوليين ويسهم أيضا في عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.

ونؤكد مجددا أيضا التزامنا بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، عملا بالاتفاقات التي توصلت إليها الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في أعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. ويؤسفنا أن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ قد واجه عقبات بسبب عدم رغبة

توافق في الآراء، سواء في عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو في الأمم المتحدة أو مؤتمر نزع السلاح.

وعلاوة على ذلك، تتجاهل معاهدة الحظر الصلابة بين شروط نزع السلاح والأمن الدولي، التي هي صلة معترف بها في ديباجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفي القرارات المتخذة بتوافق الآراء في المؤتمرات الاستعراضية. وبقيامها بذلك، يبدو أنها تنزع الشرعية عن علاقات الردع الموسع، التي يعتمد عليها العديد من حلفائنا. ولتلك الأسباب، عارضت الولايات المتحدة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المنبثق عن اتفاقية بازل وقرار معاهدة الحظر، (القرار ٧١/٧٥)، ولن تشارك في مفاوضات بشأن معاهدة للحظر.

وتظل معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، وهي بمثابة لهذا النظام. وبدون ضمانات عدم الانتشار التي كان من المتوخى أن تساعد على كفالتها، سيكون من المستحيل تحقيق أهداف نزع السلاح التي تظل تمثل هدفنا في الأجل الطويل. ونحن نتطلع إلى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠. ونحن نقرب من الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٢٠، تجدر الإشارة إلى دور معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في المساعدة على منع زيادة انتشار الأسلحة النووية وتوفير فوائد أمنية هائلة لجميع الدول. ونحث جميع الأطراف في المعاهدة على التفكير في الكيفية التي يمكن من خلالها، لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، دعم مصالحنا الأساسية المشتركة، والكيفية التي يمكننا من خلالها جميعا الإسهام في تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، للدفاع عن تلك المصالح.

ومع مضي العملية الاستعراضية لعام ٢٠٢٠، هناك حاجة واضحة إلى إعادة التوازن لحوار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن الولايات المتحدة في خضم استعراض يهدف إلى

تتزامن دورة هيئة نزع السلاح لهذا العام مع حدثين آخرين متعددي الأطراف لهما صلة بعملنا: المفاوضات الجارية لإبرام معاهدة حظر نووي، والتي اختتمت للتو دورتها الأولى في الأسبوع الماضي هنا، في نيويورك، واجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، والتي تبدأ في ٢ أيار/مايو ٢٠١٧. وفي هذه اللحظة المواتية، أود أن أشرح موقف الولايات المتحدة حيال هاتين العمليتين.

لقد أعد الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بنزع السلاح النووي الذي عقد جلساته في عام ٢٠١٦، والذي لم يعمل بتوافق الآراء، تقريرا نهائيا تضمن على نحو ما كان متوقعا عبارات تدعو إلى إبرام معاهدة لحظر الأسلحة النووية. واستخدمت البلدان المنصدرة لمبادرة الأثر الإنساني للأسلحة النووية هذه العبارات أساسا للقرار ٧١/٢٥٨ خلال دورة اللجنة الأولى لعام ٢٠١٦ لبدء مفاوضات حول معاهدة لحظر الأسلحة النووية، والتي بدأت في ٢٧ آذار/مارس. ومن المهم أن عددا كبيرا من الدول، من الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك غير الحائزة لها على السواء، تعارض تقارير الفريق العامل وقرار الجمعية العامة والمفاوضات نفسها الآن.

إن عنصر توافق الآراء الذي يدعم المبادرات الناجحة لنزع السلاح منعدم تماما. إننا نعارض التقرير ونلاحظ أن العديد من البلدان الأخرى قد انضمت إلينا مُعارضةً هذا المسعى غير المدروس.

وستترتب عن معاهدة للحظر، عواقب هائلة على العملية السياسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بدون تأمين القضاء على رأس نووي واحد أو تحسين أمن أي دولة. وتنطوي على خطر إحداث فجوة لا يمكن تلافيتها بين الدول، والتسبب في حدوث استقطاب على الساحة السياسية في مجال نزع السلاح النووي والحد فعليا من أي آفاق مستقبلية لتحقيق

الأسلحة التقليدية. ونشكر زميلنا من كازاخستان والمغرب، على التوالي، على رئاسة هذين الفريقين العاملين الفعالين خلال العامين الماضيين، وستعمل بنشاط مع ممثلي بلغاريا وفنزويلا، على التوالي، اللذين سيتوليان هذين المنصبين، خلال هذه السنة النهائية الحاسمة لجدول أعمالنا الحالي.

وفي العام الماضي، وضع رئيسا الفريقين العاملين ورتين غير رسميتين، لننظر فيهما في الوقت الحالي. وقد كانت مداولاتنا بشأن المواضيع المعروضة علينا، صريحة ومفيدة. ومن وجهة نظر الولايات المتحدة، وبسبب عدد من استعراضات السياسات الوطنية الجارية أو المقبلة، ستكون بعض العبارات في الورقات غير الرسمية القائمة بحاجة إلى تغييرها أو إزالتها حتى يمكننا التوصل إلى نتائج توافقية في غضون ثلاثة أسابيع. وفي حين أن ذلك لن يكون بالمهمة السهلة، ستمكن الهيئة، إذا عملنا معا، وخفضنا من درجة طموحنا، من تحقيق نتائج إيجابية.

ويسر الولايات المتحدة أن قرار الجمعية العامة ٨٢/٧١، الذي أحالت من خلاله قرار الهيئة السنوي إلى الجمعية، يتضمن أيضا حكما يشجع الهيئة على إجراء مشاورات غير رسمية خلال دورة ٢٠١٧، بشأن التنفيذ العملي لتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. ونحن على استعداد للمشاركة بشكل بناء في هذه المناقشات، ونشجع الآخرين على أن يحدوا حذونا.

وأخيرا، وبينما نعمل على استكمال جهودنا بشأن القضايا المطروحة لهيئة نزع السلاح هذا العام، تتعهد الولايات المتحدة بأن تفعل كل ما في وسعها لتيسير التوصل إلى نتائج إيجابية. ونتطلع إلى العمل معكم، سيدي الرئيسة، وأعضاء لجنة القانون الدولي ونحن نسعى إلى تحقيق هذا الهدف الهام.

السيد كرنليو (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية، سيدي الرئيسة، بالنيابة عن وفد قبرص، أن أهنيكم على توليكم رئاسة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، خلال

النظر في النهج الأفضل لتحقيق هذه النتيجة، دعما لتعزيز الأمن الوطني. ونحث جميع الأطراف في المعاهدة على رفض الانقسامات الزائفة بشأن أفضل وسيلة للمضي قدما بنزع السلاح والشرق الأوسط، بحيث لا تعوق التوصل إلى توافق آراء خلال هذه الدورة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار.

ويجب علينا معا الانخراط في حوار محترم ينطوي ليس على الدفاع عن وجهات نظرنا وشرحها، بل أيضا الإصغاء بشكل حقيقي لوجهات نظر الآخرين. وفي الواقع، هناك حاجة إلى الكثير من النقاش والاستماع لجميع الأطراف سعيا لتعزيز مصالحنا المشتركة، بما في ذلك حالات عدم الامتثال، وتوسيع الترسانات النووية في بعض البلدان، وصعوبة البيئة الأمنية الدولية، وتحقيق الظروف التي تيسر إحراز التقدم في مجال نزع السلاح، واستخدام الطاقة النووية لتلبية أهداف التنمية المستدامة.

ومن المؤسف اقتراح بعض الأطراف خلال السنوات الأخيرة، إمكانية القيام بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، بدون توافق آراء جميع المشاركين. ويعتبر تخلي بعض الدول والعديد من المنظمات غير الحكومية عن النهج التوافقي في هذا المجال، لأنه صعب للغاية أو يستغرق وقتا طويلا، مصدرا رئيسيا للانقسام الذي نواجهه اليوم. وأدى إلى نتائج عكسية فيما يخص إحراز تقدم حقيقي في مجال نزع السلاح وينبغي رفضه.

وينبغي أن نتناول مجددا مرة أخرى ثقافة بناء توافق الآراء واتخاذ القرارات بتوافق الآراء التي حققت نجاحات على مدى ٥٠ عاما الماضية، أكثر من خيبات الأمل، وستحقق الشيء ذاته مرة أخرى، في حال تحلينا بالصبر والعمل الدؤوب.

ومن المقرر أن نختتم هذا العام العمل بشأن مسائل الثلاث سنوات الحالية، التي ركزت منذ عام ٢٠١٥، على بندين من بنود جدول الأعمال في الفريق العامل الأول: توصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، في الفريق العامل الثاني، تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان

وإذ نضع في اعتبارنا أن الخطر الناجم عن الأسلحة النووية كبير لدرجة لا يمكن تجاهلها، ومع فهم العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدامها، ما فتئت قبرص تشكل نصيرا قويا للتعاون المتعدد الأطراف والشمول للجميع، سعيا إلى تحقيق الأهداف المشتركة. ويتم التعبير عن التزامنا القوي بعدم الانتشار ونزع السلاح أيضا بشكل ملموس من خلال جهودنا المبذولة لليقظة تجاه خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل في شرق البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط.

وفي مجال الفضاء الخارجي، فإننا نقدر الإسهام الذي تقدمه تدابير بناء الثقة في الميدان، ونرى أن من الضروري أن تواصل الدول العمل بشكل جماعي على إبقائه آمنا وخاليا من النزاعات لما فيه خير البشرية جمعاء.

وفي الختام، مرة أخرى، اسمحوا لي أن أعرب عن أملنا في أن تتغلب هيئة نزع السلاح على أي جمود، وتحجز التقدم وتصدر التوصيات على نحو ما كلفت به. ويمكن للجنة أن تطمئن إلى كامل دعم وتعاون وفد قبرص. ونتطلع إلى الإسهام في المناقشة المقبلة.

السيد سينيرليوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أبدأ بياني، أود أن أتقدم بتعازينا إلى الاتحاد الروسي في أعقاب الهجمات الإرهابية المروعة التي وقعت اليوم.

ونشكر الرئيس السابق وفريقه على ما بذلاه من جهود خلال الدورة السابقة. ونهنئكم، سيدتي الرئيسة، وأؤكد لك ولأعضاء المكتب دعمنا الكامل خلال هذه الدورة. ونرحب أيضا بالممثل السامي لشؤون نزع السلاح، الذي شارك في جلسة هذا الصباح ونشكره على العمل القيم الذي قام به.

ونسلم بالدور الهام الذي أنشئت هيئة نزع السلاح لأدائه باعتبارها الهيئة الفرعية التداولية المتخصصة التابعة للجمعية العامة التي تتيح إجراء مداولات متعمقة بشأن مسائل محددة في ميدان

هذه الدورة، وأتمنى لكم كل النجاح في الاضطلاع بمهامكم. ونحن مقتنعون بأن خبرتكم الدبلوماسية الثرية ستدفع أعمال هذه الدورة قدما، وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه بشكل كامل معكم.

وأود أيضا أن أشكر هيئة نزع السلاح على جهودها التي بذلتها لاعتماد المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بمسائل نزع السلاح. وتنضم قبرص إلى المتكلمين السابقين من أجل تقديم التعازي والدعم للوفد الروسي عقب الأحداث التي جرت اليوم في سانت بطرسبرغ.

يشكل السلام والاستقرار الدوليان، الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية القبرصية. إن قبرص تظل ملتزمة بتحقيق تقدم جوهري في جميع المحافل ذات الصلة بنزع السلاح. وبهذه الروح، وقعت قبرص على جميع أهم معاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي نفس السياق، ووفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) قدمت قبرص تقارير منتظمة عن تنفيذه. ونحن أيضا عضو في مجموعة الموردين النوويين، وفريق أستراليا منذ عام ٢٠٠٠.

كما تتطلع قبرص للانضمام إلى نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف، وترتيب فاسينار، وتأمل بإخلاص أن يتم إلغاء الاعتراضات التي أثارها أحد البلدان في هذا الصدد مؤخرا، مما يجعلنا نتفادى التسييس الذي لا داعي له، الأمر الذي لن يؤدي سوى إلى الإضرار بأغراض تلك المعاهدات.

وعلاوة على ذلك، وقعت قبرص على مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية في عام ٢٠٠٢ وشاركت في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار منذ عام ٢٠٠٥. واستضافت قبرص في شهر أيار/مايو ٢٠١٥، مع الولايات المتحدة الأمريكية، عملية محاكاة إقليمية ناجحة، في إطار مبادرة تسعى إلى تعزيز التعاون الإقليمي في مجال جهود مكافحة الانتشار.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار. وهي أساس إحراز التقدم بشأن نزع السلاح النووي، وعنصر هام في تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونعتقد أن بدء الدورة الاستعراضية، بدءاً في أيار/مايو، باجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، سيتيح تعزيز تنفيذ المعاهدة من خلال تحقيق التوازن بين ركائزها الثلاث. وخطة عمل عام ٢٠١٠، في هذا الجهد، أداة قيمة لأنها انبثقت عن توافق في الآراء.

وإسبانيا ملتزمة بتحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن طموحون ولكننا نشعر بالقلق إزاء الأثر الإنساني لاستخدام الأسلحة النووية. ونحن أيضاً واقعيون ونفهم أن الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية يجب أن يتحقق تدريجياً، وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار والنظر في البعد الأمني وموقف الدول الحائزة للأسلحة النووية. وندعو تلك الدول، ولا سيما الدول التي لديها مسؤولية أكبر بسبب حجم ترساناتها، إلى القيام بصورة تدريجية بخفض تلك الترسانات وتنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة.

وتؤمن إسبانيا إيماناً راسخاً بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ولذلك نشعر بالإحباط لأن مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لم يُعقد بعد. وكما تعلم الهيئة، فإن الوفد الإسباني عمل جاهداً فمّن أجل ذلك المسعى خلال آخر مؤتمر استعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. ونشجع جميع بلدان المنطقة على الاتفاق على الشروط التي ستسمح بعقد مؤتمر جامع في أقرب وقت ممكن. وتتيح التحديات الراهنة للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وتعزيز البدء الفوري لنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فرصتين لإثبات وجود إرادة حازمة وجريئة للتحرك نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

نزع السلاح. وعلى نحو خاص في ضوء الاستقطاب الحالي داخل مجتمع نزع السلاح، تضطلع هيئة نزع السلاح بدور هام جدا في توفير منبر لتعزيز الحوار والتعاون، فضلاً عن تبادل الآراء بصورة صادقة. وبما أن هذه هي السنة الأخيرة من الدورة الحالية، سيكون بمقدورنا تعزيز ما تم إنجازه في العامين الماضيين. ومع ذلك، أود أن أشكر الرئيسين السابقين، كازاخستان والمغرب، على عملهما ونتطلع إلى العمل مع الرئيسين الجديدين ودعمهما بأي طريقة ممكنة. كما نتطلع إلى إجراء مناقشات بشأن إمكانية إدراج بند ثالث في جدول الأعمال.

السيد غوتيريث بلانكو نافاريتي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أكرر ما أعرب عنه زملائي من التقدم باسم وفد بلدي بالتعازي في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي وقع في سانت بطرسبرغ، وأعرب عن دعمنا الكامل للحكومة الروسية ولأسر الضحايا.

أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وكذلك نواب الرئيس ورؤساء الأفرقة العاملة على انتخابكم. وكما قلتم، يجب الإبقاء على دور هيئة نزع السلاح بوصفها منبراً للحوار وبناء الثقة، لا سيما بالنظر إلى حقيقة أننا نواجه أوقات مضطربة وتهديدات جديدة للسلم والأمن الدوليين.

لقد عملنا جميعاً بجهد خلال السنتين الماضيتين ووصلنا إلى نهاية دورة الثلاث سنوات. وهناك عناصر لبلوغ توافق في الآراء وتحقيق نتائج ملموسة. وما لم نقم بذلك، فإن جهودنا وموارد منظمنا ستذهب سدى. والآن، ونحن جميعاً مجتمعون هنا اليوم، يمكننا أن نوجه رسالة واضحة جداً. فلنتحمل مسؤوليتنا عن بناء عالم أكثر أمناً. ويمكن للهيئة أن تعول على دعم وفد بلدي في هذا المسعى.

وأود أيضاً أن أشكر الممثل السامي لشؤون نزع السلاح ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على العمل الممتاز الذي أنجز في دعم جهود نزع السلاح في الأمم المتحدة.

الخفيفة، هي التي تودي بأرواح أكبر عدد من الضحايا. كما أنها تؤثر تأثيرا سلبيا على أمن الدول وتميبتها. وهذا هو السبب في أننا نشعر بالتفاؤل إزاء التقدم المحرز في التحضير للمؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع ومكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وفي ذلك الصدد، نؤيد جهود رئاسة فرنسا ونتعهد بدعمنا الكامل.

وبالمثل، نلاحظ أن عدد الدول التي صدقت على معاهدة تجارة الأسلحة يتزايد وأغتنم هذه الفرصة لتشجيع جميع الدول على التصديق عليها بغية تحقيق عالميتها، وهي أساسية للسلام والأمن الدوليين.

وأخيرا، يرحب وفدي بإدراج الفضاء الخارجي باعتباره البند الثالث من جدول الأعمال. يجب أن يكون الفضاء الخارجي مكانا آمنا ومستقرا. ويجب أن يستخدم بطريقة سلمية على أساس معايير عادلة ومقبولة على نحو متعدد الأطراف. وعليه، فإننا نشجع تدابير بناء الثقة والشفافية، بما في ذلك اعتماد مبادئ السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي.

السيد بوصديق (الجزائر) (تكلم بالإسبانية): يسرني حقا أن أراكم، سيدي، تتولين رئاسة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. سأدلي ببياني باللغة الإنكليزية.

(تكلم بالإنكليزية)

في البداية، أود أن أهنئكم بجملة، سيدي الرئيسة، على انتخابكم رئيسا للدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٧، وبالطبع يمكنكم التعويل على دعمنا وتعاوننا الكاملين. وأتقدم بالتهنئة أيضا لرئيسي الفريقين العاملين على انتخابهما.

ويؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها ممثل إندونيسيا وممثل الكاميرون وممثلة قطر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز

وفيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإن وفد بلدي شارك في تقديم قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦)، الذي أكد مجددا أهمية المعاهدة وساعد على تعزيز حظر التجارب النووية بوصفه المعيار الدولي الفعلي. ونحث الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة، ولا سيما دول المرفق ٢، على القيام بذلك بأسرع ما يمكن. وفيما يتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، نرحب بإنشاء فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى الذي سيقوم بإعداد التوصيات بشأن المعاهدة. ومن منظور تقني وسياسي، نرى أن هناك أساسا متينا يمكن استنادا إليه بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح.

والتحقق عنصر رئيسي آخر في عملية نزع السلاح. ونرحب بالفرص التي يتيحها القرار ٤٥٠/٧١. ونعتقد أن الهيئة ستولي الاهتمام الواجب لهذه المسألة.

وإسبانيا ملتزمة التزاما راسخا بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، كما أوضحنا ذلك خلال فترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٧ عندما سنتولى رئاسة لجان مجلس الأمن الثلاث المعنية بعدم الانتشار. ونعتقد أن هذا هو أكبر تهديد يواجهه العالم اليوم. وعلاوة على ذلك، فإن الخطر المتزايد المتمثل في استخدام الإرهابيين والأطراف الفاعلة الأخرى من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل قد حفز الجهود بشأن الاستعراض الشامل لحالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي تشرف بلدي بقيادتها. وكانت تلك الجهود شفافة وتشاركية. وقد أثمر الاستعراض باعتماد قرار مجلس الأمن ٢٣٢٥ (٢٠١٦)، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بتوافق الآراء وقدمته ٧٧ دولة، بما في ذلك جميع أعضاء مجلس الأمن. وبيّن ذلك النص أنه من الممكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسائل معقدة، مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وفي الختام، فإن مصطلح أسلحة الدمار الشامل يُستخدم في كثير من الأحيان ولكنني أؤكد أنه ينبغي لنا ألا ننسى أن الأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة

السلاح النووي المتعددة الأطراف، وبخاصة فيما يتعلق بتنفيذ التدابير الـ ١٣ لتحقيق نزع السلاح النووي المتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ وخطة العمل التي اعتمدها مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. ويؤكد وفدي من جديد أنه على الدول الحائزة للأسلحة النووية، على وجه الخصوص، الامتثال الكامل للالتزامات معاهدة عدم الانتشار، وتحديدًا الأحكام المتعلقة بأهداف نزع السلاح النووي.

وتكرر الجزائر الإعراب عن قلقها البالغ إزاء الآثار الإنسانية الكارثية التي سيتسبب فيها تفجير سلاح نووي. وبهذا الاقتناع الراسخ، أيد بلدي المعهد الإنساني في جهوده الرامية إلى وصم الأسلحة النووية وحظرها وإزالتها. وفي هذا السياق، في الأسبوع الماضي، رحب وفد بلدي بعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانونًا لحظر الأسلحة النووية، يؤدي إلى القضاء التام عليها، ونحن نشجع جميع الدول الأعضاء على المشاركة في تلك العملية بغية تعزيز الصكوك الأخرى القائمة لنزع السلاح النووي. ويكرر وفد بلدي الدعوة إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى في عام ٢٠١٨ لاستعراض التقدم المحرز بشأن نزع السلاح النووي، ويشدد على ضرورة البدء المبكر للأعمال التحضيرية الملزمة من أجل ضمان نجاح المؤتمر. وتشدد الجزائر على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للتمكين من دخولها حيز النفاذ والإسهام في العملية العالمية لنزع السلاح النووي.

لا يشكّل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية تدبيرًا لبناء الثقة فحسب، بل وخطوة هامة نحو تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وتدعو الجزائر - التي كانت من أوائل البلدان التي شاركت في صياغة معاهدة بليندابا، بصفة خاصة، والتوقيع والتصديق عليها - الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تقم بعد بالتوقيع والتصديق على المرفقات ذات

ومجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الدول العربية، على التوالي (انظر A/CN.10/PV.362).

تولي الجزائر أهمية قصوى لنزع السلاح العام الكامل كوسيلة لضمان السلم والأمن الدوليين، وتؤكد مجددًا التزامها المستمر بالدبلوماسية المتعددة الأطراف بوصفها المبدأ الأساسي للتفاوض فيما يتعلق بنزع السلاح. وفي هذا السياق، يؤكد وفدي من جديد على الدور المركزي للأمم المتحدة بوصفها منتدى عالميًا متعدد الأطراف لمعالجة مسائل نزع السلاح، وكذلك على أهمية ومحورية هيئة نزع السلاح، وتشدد على الأهمية الخاصة لهذه الدورة، التي تأتي في نهاية الدورة الحالية. من المتوقع أن تعتمد الهيئة توصيات بشأن البندين الموضوعيين لجدول أعمالها، وتتطلع إلى وفاتها بولايتها وتحقيق نتائج مفيدة من أجل النهوض بنزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، يدعو وفد بلدي جميع الدول الأعضاء إلى إظهار الإرادة السياسية والمرونة اللازمتين بما يمكن الهيئة من التوصل إلى اتفاق بشأن توصيات موضوعية إلى الجمعية العامة.

إن الجزائر، بوصفها دولة طرفًا في المعاهدات الرئيسية المتعلقة بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، تؤكد من جديد على أن نزع السلاح النووي لا يزال أولويتها الأولى وتكرر الإعراب عن القلق حيال وجود الأسلحة النووية واحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها. وفي هذا السياق، فإن الضمانة الوحيدة ضد الأسلحة النووية تكمن في القضاء التام عليها من أجل تحقيق عالم خال من الخطر النووي. ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليؤكد مرة أخرى على الحاجة إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكفالة الامتثال بطريقة متوازنة وشاملة لكل من ركائزها الثلاث. وفي هذا الصدد، يؤكد وفد بلدي مجددًا الحق المشروع في إجراء بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية.

وعلى غرار العديد من الدول الأعضاء، نلاحظ مع بالغ الأسف الافتقار الواضح لإحراز تقدم في عملية مفاوضات نزع

الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ويتطلع إلى المزيد من الإجراءات الرامية إلى القضاء على تلك الأسلحة قبل المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل المقرر أن يعقد في عام ٢٠١٨. وفيما يتعلق بمسألة تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، يشدد وفدي على أنه، في إطار السعي إلى تحقيق هدف الإسهام في السلام والأمن الدوليين، ينبغي اتخاذ تدابير بناء الثقة بما يتفق تماما مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

يود وفد بلدي إبراز التقدم الذي أحرزه الفريق العامل المعني بالأسلحة التقليدية في العام الماضي، ونأمل أن يتحقق في هذه الدورة توافق في الآراء بشأن توصيات مجدية.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن الأمل في أن تبدي جميع الدول الأعضاء المرنة والإرادة السياسية اللازمتين لتمكين هيئة نزع السلاح من تحقيق النجاح في دورتها.

السيد غاهوفر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): نهنئكم، سيدي الرئيسة، على توليكم الرئاسة. نحن نتطلع إلى إنجاز عملنا لهذه الدورة، مسترشدين بقياداتكم الممتازة والقيادة المتميزة لرئيسي الفريقين العاملين، من أجل إتاحة المجال أمام هيئة نزع السلاح كي تنهض بولايتها على النحو الذي حددته الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، بالبناء على التقدم الملموس المحرز في المحافل الأخرى والاتفاق على توصيات محددة لتقديمها إلى الجمعية العامة.

ولا تزال النمسا ملتزمة التزاما كاملا بإحراز تقدم ملموس في جميع منطيات نزع السلاح ذات الصلة، ولا سيما في الجمعية العامة، عملا بالمادة ١١ من الميثاق. وكما نعلم، فقد اكتسبت المداوات بشأن نزع السلاح النووي زخما كبيرا في السنوات الأخيرة. واستنادا إلى نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، قدمت المبادرة الإنسانية عن آثار الأسلحة النووية والمخاطر المرتبطة بها، مجموعة من الحجج من أجل إحراز تقدم عاجل

الصلة بالمعاهدة أن تفعل ذلك. وعلاوة على ذلك، ينبغي أيضا الاقتداء بمثال معاهدة بليندابا والصكوك الأخرى الداعية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط المضطربة. وفي هذا السياق، يعرب وفدي عن أسفه العميق لأن هذه المنطقة من العالم ما تزال تُمنع وتُحرم من إنشاء منطقة كهذه رغم اعتماد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥ للقرار المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في المنطقة. ويؤكد وفد بلدي من جديد أن قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط يظل ساريا ويشدد على التزامه القوي بالتنفيذ الكامل للقرار.

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة التقليدية، يود وفد بلدي أن يشدد على أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ما زال يهدد السلام والاستقرار في العديد من البلدان والمناطق، ولا سيما في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل، ويشكل مصدرا لإمدادات الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة. واستنادا إلى تجربتها الوطنية، تؤكد الجزائر مجددا على الأهمية القصوى أكثر من أي وقت مضى لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها. وما زلنا نؤكد أهمية تنفيذها بصورة تامة ومتوازنة وفعالة. ويود وفدي أيضا أن يشدد على أن التعاون والمساعدة الدوليين أمران أساسيان لتنفيذ هذين الصكين.

وفي هذا السياق، يرحب وفدي بالاعتماد بتوافق الآراء في العام الماضي للوثيقة الختامية للاجتماع السادس من اجتماعات الدول التي تعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة

”انتظار وقوع كارثة ليس استراتيجية. إنه ينم عن عدم الاحترام لضحايا الأسلحة النووية في الماضي والمستقبل. هناك وقت مناسب لبدء عملية حظر الأسلحة النووية. وقد حان ذلك الوقت الآن.“

ومن هذا المنطلق، نتطلع إلى إتمام مفاوضاتنا على أساس المسودة الأولى للرئيس في الدورة المقبلة للمؤتمر خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى تموز/يوليه. وتطالب النمسا بمعاهدة حظر قوية وسلسة. ويمكن الاطلاع على تفاصيل موقفنا في بياننا المتاحة على البوابة الإلكترونية الموفرة للورق.

كما ينبغي أن تنعكس هذه الإرادة السياسية الواضحة وهذا الإلحاح في مداوات هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وفي التوصيات المكلفين بتقديمها إلى الجمعية العامة. من الواضح أن تمديد الوضع الراهن أو حتى قبول تعزيز الترسنات النووية عن طريق التحديث، أمر غير مقبول بالنسبة للغالبية الساحقة من الدول. ونتطلع إلى إجراء مناقشات بناءة لإنهاء هذه الدورة بالاتفاق على نص يعكس رغبتنا المشتركة المتمثلة في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وتوقعات الشعوب من جميع أنحاء العالم.

ونتطلع أيضا إلى المشاركة البناءة في اللجنة التحضيرية المقبلة لمعاهدة عدم الانتشار في فيينا. وتظل النمسا ملتزمة التزاما تاما بمعاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار النووي، والركيزة الأساسية للسعي إلى نزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وعنصرا هاما في مواصلة تطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية. والنمسا ملتزمة بتوطيد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والحفاظ عليها باعتبارها أولوية رئيسية. وبالمثل، لا يزال بلدي يؤيد بقوة التبكير ببدء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ونحن نتطلع إلى رؤية ريق

بشأن نزع السلاح النووي، والابتعاد عن منظومة الأمن القائمة على الأسلحة النووية.

ويستند التعهد الإنساني إلى تلك الحجج ويستخلص الاستنتاجات التي ينبغي استخلاصها من الأدلة الجديدة ويصوغ مجموعة مختلفة من الأولويات. وهي تنص على أنه ينبغي أن تكون الشواغل الإنسانية في صميم جميع المداوات والالتزامات والتعهدات المتعلقة بنزع السلاح النووي. وتشدد على أهمية حماية المدنيين من المخاطر المتعلقة بالأسلحة النووية وتسرد عدداً من التدابير المؤقتة للحد من خطر تفجيرات الأسلحة النووية. وأخيرا، فهي تسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى تحديد ومتابعة التدابير الفعالة الكفيلة بسد الثغرة القانونية لحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها في ضوء العواقب الإنسانية غير المقبولة للأسلحة النووية والمخاطر المرتبطة بها.

واستنادا إلى التوصيات الواضحة الصادرة عن الفريق العامل المفتوح باب العضوية في جنيف في العام الماضي، اعتمدت الجمعية العامة - بأغلبية ثلثي الدول الحاضرة والمشاركة في التصويت - القرار ٢٥٨/٧١ المعنون ”المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف“. ومن خلال ذلك القرار، قرّرت الجمعية العامة عقد مؤتمر في عام ٢٠١٧ للتفاوض على صكّ ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، تمهيدا للقضاء التام عليها. وهذا إنجاز كبير نظرا لحالة الجمود المستمرة منذ عقود في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي، والتنفيذ - الذي طال انتظاره - للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

وقد انتهت للتو الجولة الأولى من المفاوضات وأظهرت إرادة قوية وموحدة لتحقيق حظر صريح للأسلحة النووية - وشعورا قويا بالحاجة المسألة. وكما قال نائب الوزير النمساوي الكسندر مارشيك الأسبوع الماضي في قاعة الجمعية العامة خلال الجزء الرفيع المستوى:

والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. في هذه الدورة، سنواصل التوصية بمراعاة حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، ولا سيما من آثار استخدام الأسلحة التقليدية. ومن بين تلك الآثار، فإن الآثار الكارثية لاستخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة تثير القلق البالغ. وكما أكد الأمين العام السابق في أحدث تقرير له عن حماية المدنيين، فإنه،

”في الحالات التي استُخدمت فيها الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، بلغت نسبة المدنيين في صفوف القتلى والجرحى مستوى مذهلاً عند ٩٢ في المائة،“ (S/2016/447، الفقرة ٣).

وتواصل النمسا، بالاشتراك مع البلدان المتماثلة التفكير والمجتمع المدني، تعزيز التقدم في هذا المجال.

وثمة مجال آخر يبعث على قلق النمسا الشديد وهو الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل ومدى توافقها مع القانون الدولي الإنساني. ونتطلع إلى تقرير فريق الخبراء الحكوميين في الاجتماع السنوي لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

والنمسا، بصفتها رئيسة الاجتماع السادس عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، تشعر بالقلق إزاء الارتفاع الحاد في عدد القتلى في عام ٢٠١٥. وقد تم الإعلان عن أولويات رئاستنا في سانتياغو في نهاية العام الماضي. وهي تركز على تحقيق العالمية، ومساعدة الضحايا، وإزالة الألغام وتدمير المخزونات وإحراز تقدم بشأن المسائل المتعلقة بالميراثية.

ونرحب ترحيباً شديداً بالتحسينات التي أدخلت على سجل الأسلحة التقليدية بوسائل منها إدراج الأسلحة الصغيرة

الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يحقق نتائج ملموسة، وإلى دراسة تقريره في لجنة نزع السلاح.

وتقر النمسا تماماً بالحق غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمية للطاقة النووية على النحو المبين في المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولكن على أي حال، يجب إعمال هذا الحق بتطبيق أعلى معايير السلامة والأمن وإدارة النفايات وعدم الانتشار. بيد أن القانون الدستوري النمساوي لا يحظر الأسلحة النووية فحسب، وإنما يحظر أيضاً المرافق التي غرضها الحصول على الطاقة عن طريق الانشطار النووي. وقد أعيد تأكيد ذلك أيضاً في التزام الحكومة النمساوية بسياستنا المناهضة للطاقة النووية، مع مراعاة مبدأ حرية اختيار مزيج الطاقات. وقد أعيد تأكيد هذا المبدأ الهام في القرار ٢٨٨/٦٦ الذي أيد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والذي يسلّم بأن أنشطة البلدان فيما يتعلق بالمسائل الأوسع نطاقاً المتصلة بالطاقة مهمة للغاية ومرتبطة من حيث أولويتها وفقاً لما يواجهه كل بلد من تحديات وما هو متاح له من قدرات وما يعيشه من ظروف، بما في ذلك مزيج الطاقة المتوفر لديه.

وفي ضوء هذه الخلفية، من الواضح أن أي صياغة يمكن تفسيرها على أنها تعزز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من أجل توليد الطاقة بشكل عام، تتعارض مع الوثيقة الختامية المذكورة آنفاً التي صدرت على أعلى مستوى سياسي. وعلاوة على ذلك، وكما أكد وفد بلدي مراراً وتكراراً خلال الدورة الماضية الممتدة على ثلاث سنوات، فإن أي مناقشات بشأن هذا الموضوع يجب أن تجري في المحافل ذات الصلة، على النحو الذي حددته الجمعية العامة، ولا سيما في قرارها ١١٤٥ (د-١٢) المتصل بالعلاقة بين الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، نقدر المساهمة التي يمكن للتدابير العملية لبناء الثقة أن تقدمها في صون وتعزيز السلام

أود باسم وفد كوت ديفوار، أن أهنيكم، سيدي الرئيسة وبلدكم، على انتخابكم لرئاسة أعمال هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ولا ريب أن خبرتكم وقيادتكم ذخر حقيقي، ونأمل أن تتمكن اللجنة أخيراً وبفضل رئاستكم، من تخطي الركود الذي ظلت تعاني منه لفترة طال مداها. وأهني أيضاً سلفكم، السفير أودو تيفي، الذي أسهمت خبرته في إنجاح الدورة الماضية.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً إندونيسيا والكاميرون بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية على التوالي (A/CN.10/PV.362).

تجري أعمال الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٧ في سياق أمن عالمي ما يزال يزداد تعقيداً. فكوكبنا ما زالت توجد فيه ما يزيد على ١٥ ٠٠٠ قطعة من الأسلحة النووية، في حين تشهد الميزانيات العسكرية ارتفاعاً مرة أخرى، ويستمر نصب القذائف التسيارية التي تلهب التوترات في أنحاء عديدة من العالم، في حين لا تزال الأسلحة التقليدية تؤجج النزاعات وتزعزع استقرار العديد من الدول. وإلى ذلك انتشر الإرهاب الآن في جميع بلدان العالم تقريباً.

في غضون ذلك وكما لوحظ، لم تتمكن هيئة نزع السلاح منذ عام ٢٠٠٠ من الوفاء بولايتها الممتثلة في تقديم التوصيات إلى الجمعية العامة. ويجب أن يكون هذا الفشل في إحراز تقدم ملحوظ في عملها مصدر قلق بالنسبة لنا، ويجب علينا المضي قدماً. ويعني ذلك بالضرورة التغلب على خلافاتنا بأن نضع مسألة نزع السلاح في منظور للسلام الدائم، فضلاً عن التعاون البناء بين الشعوب والأمم. من هذا المنطلق، وبالنسبة لوفد بلدي، فإن صوت التعددية التي تجسدها الأمم المتحدة يبدو فرصة ممتازة.

ولا تزال الأسلحة النووية أسلحة الدمار الشامل الوحيدة التي لم تحظر بموجب صك ملزم قانونياً. وقد حان الوقت

والأسلحة الخفيفة على أساس تجريبي. وندعو جميع الدول إلى تقديم تقارير منتظمة إلى السجل والاستفادة من المساعدة المقدمة، إذا اقتضى الأمر.

أخيراً، أود أن أؤكد على الأهمية التي توليها النمسا للمعاهدة التاريخية لتجارة الأسلحة والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية.

وفيما يتعلق بأساليب العمل، كما في العام الماضي، فإننا سنؤيد توجيه الدعوة إلى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لتوفير الخبرة الفنية ذات الصلة - على سبيل المثال، بواسطة الفيديو - على النحو المنصوص عليه في القرار ٩٨/٦١. علاوة على ذلك، ومع الأخذ في الاعتبار المساهمات الهامة والمفيدة للغاية التي يقدمها المجتمع المدني لنزع السلاح في مختلف المحافل، فإننا نحث بقوة على زيادة التفاعل مع هيئة نزع السلاح. وهناك عدة طرق لإدماج ذلك - على سبيل المثال من خلال عقد جلسات غير رسمية في شكل حوارات تفاعلية مع خبراء من الأوساط الأكاديمية أو من المنظمات غير الحكومية أو غيرها من المؤسسات ذات الصلة، من أجل تعميق معارفنا وإتاحة المجال أمام تقديم مقترحات بشأن مسارات سد الفجوات المحتملة لتنشيط عمل الهيئة - وهذا أمر مفقود بالتأكيد.

في الختام، أود أن أعرب مرة أخرى عن أمني في أن تتمكن الهيئة من التغلب على حالة الجمود، وأن تحرز تقدماً ملموساً وتصدر التوصيات على نحو ما كُلفت به في الولاية المنوطة بها. ونحن نشجعكم، سيدي الرئيسة، على مواصلة البحث عن سبل لتحسين أساليب العمل وتمكين المزيد من المداورات البناءة والمركزة.

السيد غون (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): أولاً وقبل كل شيء، أود بالنيابة عن وفد بلدي أن أعرب عن خالص تعازينا للحكومة الروسية وشعبها في أعقاب الهجوم الذي وقع في سانت بطرسبرغ هذا الصباح، وأن أعرب عن تمنياتي بالشفاء العاجل للجرحي.

الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها إلى زيادة الإرهاب والجريمة المنظمة وجميع أشكال الاتجار، وتقتضي المزيد من الرقابة المناسبة عليها من جانب دولنا. ولأجل مكافحة جميع هذه الآفات، تقوم كوت ديفوار منذ عام ٢٠٠٩ بوسم وتعقب أسلحة قوات دفاعها وأمنها بواسطة لجنتها الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وفقا للتوصيات الناشئة عن اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ويرحب بلدي، الذي استفاد سلفا من الدعم المادي والمالي المقدم إليه من الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن اليابان وألمانيا وبريطانيا العظمى مؤخرا، بدعم الشركاء الآخرين في بناء القدرات في مجال تحديد الأسلحة وإدارة الترسانات ورعاية الضحايا. وبالإضافة إلى ذلك، تعرب كوت ديفوار عن تقديرها للمساعدة المقدمة إليها من قبل الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف في سياق اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة التي صدقت عليها في عام ٢٠١٥.

السيد سون لي (الصين) (تكلم بالصينية): بداية، أود باسم الوفد الصيني، أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على انتخابكم رئيسة للدورة الحالية لهيئة نزع السلاح. وإني واثق من أنكم ستوجهون الدورة نحو تحقيق نتائج إيجابية. ويود وفد بلدي أن يؤكد لكم تعاونه الكامل معكم ومع الوفود الأخرى أيضا.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن تقديرنا لسلفكم، السفير أودو تيفي، ممثل فانواتو، على عمله في الدورة السابقة للهيئة.

وتدين الصين الهجمات الإرهابية التي وقعت في مترو سانت بطرسبرغ هذا الصباح بأقوى العبارات، ويعرب عن حزنه العميق للخسائر التي أسفرت عنها في الأرواح. ونعرب عن مواساتنا المخلصة للأسر المكبوتة في روسيا. وتعارض الصين بقوة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وتدعم كل الجهود التي تبذلها روسيا لمكافحة الإرهاب. ونعتمد في ذلك الصدد، تعزيز

للتسليم بأنه يجب أن يكون نزع السلاح عاما ولا رجعة فيه لكي يتسنى له تحقيق هدفه المتمثل في إيجاد عالم يسوده السلام والتقدم. ومن هذا المنطلق، يجب استبعاد مذاهب واستراتيجيات الردع النووي من نظم الدفاع الوطني. وفيما يتعلق بتنظيم هذه الأسلحة، فإن وفد بلدي على اقتناع بأن من شأن اعتماد القرار ٢٥٨/٧١ من قبل الجمعية العامة أن يساعد في تعزيز النقاش في هذا الموضوع. ويؤدي تنظيم إزالة ترسانات الأسلحة النووية، بدلا من تقويض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلى زيادة تعزيزها فضلا عن الإفضاء إلى عالميتها بالتأكيد. علاوة على ذلك، وبسبب العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية، يود بلدي أن يؤكد مجددا هنا حق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على الحصول على ضمانات الأمن السلبية.

فبعد مضي ما يزيد على ٢٠ عاما على فتح باب التوقيع عليها، لم تُفد بعد معاهدة حظر التجارب النووية. وعلى الرغم من أن الوقف الاختياري للتجارب النووية كان مرضيا بوجه عام، يود وفد بلدي أن يدعو جميع الأطراف، وخاصة الدول المدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة، إلى ضمان تنفيذ المعاهدة. ونخشى أن يؤثر الجمود الذي تعاني منه المعاهدة سلبا على العمليات الأخرى، وفي هذه الحالة، معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية في المستقبل، والتي ستؤديها كوت ديفوار بقوة عندما يحين الوقت. تحقيقا لتلك الغاية، يود وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه للمبارزين بالمشاورات غير الرسمية التي عُقدت في يومي ٢ و ٣ آذار/مارس والتي مكنتنا من تعميق فهمنا للتحديات التي سنواجهها في المفاوضات المقبلة.

ويولي وفد بلدي أهمية كبيرة لاعتماد توصيات بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. وتؤدي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، كما تبين الإحصاءات، إلى وقوع ما يزيد على ٧٠٠ ٠٠٠ من الضحايا كل عام. وتؤدي الأسلحة

بتعزيز عالمية وسلطة المعاهدات الدولية لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، علاوة على زيادة فعاليتها. وبوصفها حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم الانتشار، أنشأت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ثلاث ركائز هي: نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، والاستخدام السلمي للطاقة النووية. ويجب على جميع الأطراف التحلي عن النفعية والمعايير المزدوجة، وأن تعمل عوضاً عن ذلك على تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة بطريقة مخصصة شاملة ومتوازنة.

في الوقت الحالي، هناك خلاف يزداد حدة فيما يتعلق بكيفية النهوض بنزع السلاح النووي. وتعتقد الصين أنه لا يمكن تحقيق نزع السلاح النووي بين عشية وضحاها ولا يمكن المضي به قدماً إلا من خلال نهج تدريجي، وفق مبدأي الحفاظ على التوازن الاستراتيجي العالمي والأمن غير المنقوص للجميع. ولا ينبغي إجراء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي إلا في إطار النظام الدولي القائم لنزع السلاح وعدم الانتشار، مثل مؤتمر نزع السلاح. وينبغي للبلدان الحائزة لأكثر الترسانات النووية أن تأخذ زمام المبادرة بخفض أسلحتها النووية خفضاً كبيراً وجوهرياً، مما يهيئ الظروف لتحقيق الحظر الكامل والإزالة التامة للأسلحة النووية في نهاية المطاف.

وتعارض الصين تماماً انتشار الأسلحة النووية بأي شكل من الأشكال وتعمل لإيجاد حلول دبلوماسية للقضايا النووية الساخنة على الصعيد الإقليمي. وقد وقعت الصين وصدقت على جميع البروتوكولات الإضافية للمعاهدات المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية المفتوح باب التوقيع عليها وستواصل دعم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وفقاً لوقائع كل منطقة معينة، لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يجري التوصل إليها بجرية فيما بين دول المنطقة.

وفيما يتعلق بمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، لم ترحب

تعاوننا في مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي، ومع روسيا أيضاً.

وفي الوقت الحاضر، فقد اكتسب اتجاه عصرنا نحو تحقيق السلام والتنمية والتعاون المثمر للجميع زخماً أقوى. وفي الوقت نفسه، تمر البشرية بعصر من التحول والتغير العميقين. ومع تزايد التحديات والمخاطر الأمنية هذه، أصبحت القضايا الساخنة الجيوسياسية محيرة ويصعب حلها. وفي الوقت نفسه تتعثر عمليات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وتزداد التهديدات الأمنية غير التقليدية. ولا يزال يتعين وضع القواعد والمعايير للمسائل الاستراتيجية الجديدة والناشئة. ويواجه التوازن والاستقرار الاستراتيجي العالميين تحديات أيضاً. ولدى زيارته إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف في وقت سابق من هذا العام، قدّم الرئيس الصيني شي جينبنغ اقتراحاً بالاستجابة للنداء إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة في ظل المشهد الأمني الحالي بغية بناء مجتمع ذي رؤية مشتركة لمستقبل البشرية جمعاء.

ويجب على جميع البلدان السعي إلى تحقيق الأمن على نحو مشترك شامل تعاوني ومستدام لتهيئة بيئة أمنية دولية إقليمية سلمية ومستقرة، وبناء عالم يسوده السلام الدائم والأمن المشترك عبر التعاون المثمر للجميع. وبوصفها عضواً في المجتمع الدولي، تعمل الصين بنشاط للوفاء بمسؤولياتها الدولية المستحقة، وهي على استعداد لمناصرة السلام والتنمية، فضلاً عن الإسهام بدور بناء في جهود الحوكمة العالمية. وما برحت الصين تنتهج سياسة دفاع وطني ذات طابع دفاعي بحت، وتدعو بنشاط إلى مفهوم جديد للأمن الدولي، وتشارك بصورة بناءة في حوكمة الأمن العالمي وتعزيز عمليات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي - وبذلك أصبحت الصين قوة ذات بأس في صون السلام العالمي والاستقرار الإقليمي.

وقد بذلت الصين جهوداً مستمرة لتعزيز آليات نزع السلاح الناشئة بموجب المعاهدات المتعددة الأطراف، وهي ملتزمة

٤٠ بلدا في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في شكل نقود ومعدات وتدريب تقني وهبات، من بين أشكال أخرى، ووفرت التدريب لما يقرب من ٥٠٠ خبير فني في مجال إزالة الألغام.

وتولي الصين أهمية كبيرة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتشارك بنشاط في برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وتنفذه بجدية. وفي هذا الصدد، اعتمدت الصين طائفة من التدابير الفعالة بشأن التشريعات وإنفاذ القوانين وبناء القدرات والتعاون الدولي. واضطلعت الصين بدور بناء في التفاوض بشأن معاهدة تجارة الأسلحة وحضرت مؤتمري الدول الأطراف في المعاهدة بصفة مراقب لسنتين متتاليتين. وتأمل الصين أن تسهم المعاهدة في حل المشكلة الناشئة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، دون المساس بأمن كل بلد وسيادته ومتطلباته المعقولة للدفاع الوطني وتجارة الأسلحة بشكل قانوني فيما بين الدول. والصين على استعداد لإضافة بنود جديدة إلى جدول الأعمال في ضوء الحالة الجديدة وتود المشاركة بشكل بناء في المناقشات ذات الصلة بشأن مسألة عدم تسليح الفضاء الخارجي.

وبوصف هيئة نزع السلاح الهيئة التداولية الوحيدة في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف في إطار الأمم المتحدة، فقد اضطلعت بدور هام في تحديد جدول الأعمال ذي الأولوية لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف على مدى العقود الماضية. وفي ظل الظروف الجديدة الحالية، ينبغي لجميع الأطراف مواجهة الواقع وسد الثغرات بطريقة عملية وإيجابية والسعي إلى التوصل إلى حل بتوافق الآراء بغية صون وتعزيز مركز ودور هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. والصين مستعدة للعمل مع جميع الأطراف من أجل إحراز تقدم خلال هذه الدورة الاستعراضية، بومن ثم توفير زخم جديد لتنشيط آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف.

الصين تؤيد إجراء مفاوضات بشأنها في مؤتمر نزع السلاح في وقت مبكر وشاركت مشاركة بناءة في أعمال فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة. وامتنعت الصين عن التصويت في اللجنة الأولى على القرار ٢٥٩/٧١ لأنها تؤمن بإيماننا راسخا بأن مؤتمر نزع السلاح هو المكان الوحيد المناسب للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وأن إبرام هذه المعاهدة على أساس ولاية شانون في مؤتمر نزع السلاح هو المخرج الوحيد. وفي الوقت نفسه، ترى الصين أن مشاركة عدد أكبر من الأطراف الرئيسية أمر أساسي للتفاوض بشأن معاهدة.

وترى الصين أن وضع تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية لا يسهم في خفض المواجهة والشكوك والهواجس فحسب، بل ويساعد في تعزيز عمليات نزع السلاح على الصعيدين الدولي والإقليمي. وقد اضطلع سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وتقرير الأمم المتحدة بشأن النفقات العسكرية، بوصفهما آليتين هامتين للشفافية وبناء الثقة في إطار الأمم المتحدة، بدور نشط في تعزيز الثقة المتبادلة فيما بين الدول الأعضاء وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

وشاركت الصين في الآليتين المذكورتين وقدمت تقارير سنوية إلى الأمم المتحدة. كما شاركت الصين في الجولة الجديدة من عمل اثنين من أفرقة الخبراء الحكوميين التابعة للأمم المتحدة في العام الماضي، الأمر الذي أسهم في تطوير الآليتين على نحو سليم. وما فتئت الصين تشارك في جهود تحديد الأسلحة التقليدية، وتعلق أهمية كبيرة على معالجة الشواغل الإنسانية التي تثيرها إساءة استخدام هذه الأسلحة. وبوصف الصين طرفا متعاقدا ساميا في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وبروتوكولاتها الخمسة، فإنها ما فتئت تؤيد العمل المتعلق بالاتفاقية بجدية وتحترم التزاماتها بموجبها وبموجب البروتوكولات الملحقه بها. ومنذ عام ١٩٩٨، قدمت الصين أكثر من ٩٠ مليون يوان مساعدات إنسانية إلى

والأكيد لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها. وإنما في هذا السياق نعبر عن قلقنا العميق إزاء عدم إحراز أي تقدم في تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي والالتزامات التي تعهدت بها الدول النووية لتحقيق القضاء التام على الترسانة النووية، وفقا لالتزاماتها القانونية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتزامات نزع السلاح النووي التي جرى النص عليها في مؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في أعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

ونؤكد على استمرار صلاحية هذه الالتزامات والتعهدات حتى يتم الوفاء بها.

إن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، ولا سيما في الشرق الأوسط، من المسائل ذات الأولوية التي ستسهم بشكل كبير في الجهود الرامية إلى تحقيق هدف النزع التام للأسلحة النووية. وقد بزغ بصيص أمل من خلال النجاح الذي تحقّق في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، وعلى رأسها اعتماد جزء خاص بدعم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. إلا أن خيبات الأمل تلاحقت تباعا، فمن فشل عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ إلى فشل مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥. إلا أن الأمل لا زال يحدونا، ونأمل أن يحقق مؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ نجاحا يعيد بصيص الأمل لهذا المسار ويكون فرصة لتعزيز المعاهدة من خلال تعزيز دعائمها الثلاث.

وتعبر ليبيا عن قلقها البالغ إزاء الآثار الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية، مؤكدة على ضرورة امتثال الجميع للقانون الدولي الإنساني. ونرحب باعتماد الجمعية العامة القرار ٢٥٨/٧١ بشأن إجراء مفاوضات متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح النووي. وقد بدأت الدول فعلا، إعمالا لهذا القرار،

السيد العوكلي (ليبيا): اسمحو لي، سيدي الرئيسة، بداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة لانتخابكم لرئاسة هذه الدورة لهيئة نزع السلاح، مبدئين لك تعاوننا الكامل، كما أهني أعضاء المكتب الآخرين.

وأغتنم الفرصة لأعرب عن تقديري للجهود الذي بذله السفير أودو تيفي، الممثل الدائم لدولة فانواتو، كرئيس للدورة السابقة للهيئة. كما أود أن أعبر عن تأييد ليبيا لما جاء في بيان ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز وبيان ممثل الكاميرون باسم المجموعة الأفريقية وبيان ممثل قطر باسم المجموعة العربية (انظر A/CN.10/PV.362). كما أغتنم هذه الفرصة لأتقدم للاتحاد الروسي بتعازينا الحارة جراء الحادث الإرهابي المؤسف ونتمنى الشفاء العاجل للمصابين.

إن هيئة نزع السلاح هي أقدم العناصر المكونة لآلية نزع السلاح في الأمم المتحدة. فخلال شهر كانون الثاني/يناير من عام ١٩٥١، أنشأت الجمعية العامة هيئة نزع السلاح كهيئة تداولية وحيدة مختصة بالتعامل مع قضايا نزع السلاح المتعدد الأطراف. وعلى مر السنين، صاغت الهيئة بنجاح عددا من المبادئ التوجيهية وعددا من التوصيات. وتوصلت إلى توافق في الآراء بشأن عدد من المواضيع. إلا أن الهيئة قد أصابها جمود استمر لأكثر من عقد من الزمن، رغم المحاولات الحثيثة لكسر هذا الجمود. وهو ما يمكن إرجاعه إلى انعدام الثقة السائد وعدم تحلي الدول بالمرونة والإرادة السياسية الكافية وعدم الأخذ في الاعتبار بالطابع التداولي للهيئة. وتتطلع ليبيا إلى تغيير هذا الوضع وتحقيق نجاحات ملموسة خلال هذه الدورة.

بالرغم مما بذل خلال العقود السابقة من جهود في مجال نزع السلاح، إلا أن خطر استخدام الأسلحة النووية ما زال قائما. ولا شك أن نزع السلاح النووي يبقى أولوية قصوى والتزاما قانونيا متعدد الأطراف. وإن حظر الأسلحة النووية وإزالتها عن طريق إبرام اتفاق ملزم قانونا لهذا الغرض هو الضمان الوحيد

جهد في سبيل تحقيق نتائج إيجابية. ولدى اختتام دورة العام الماضي، تكلم الرئيس - الممثل الدائم لجارتنا الإقليمية العزيزة فانواتو - بشكل إيجابي عن الأرضية المشتركة التي تحققت في الفريق العامل الأول والتقدم الملموس الذي تحقق في الفريق العامل الثاني (انظر A/CN.10/PV.360) يجب أن تكون تلك هي نقطة البداية والمنحى الفكري لعملائنا هذه السنة. في مداولاتنا في الفريق العامل الأول، علينا أن نتذكر أنه لا يزال هناك هدف مشترك واحد للمجتمع الدولي لتشاطير الهدف الرئيسي المتمثل في تحقيق عالم يسوده السلام والأمن يكون خاليا من الأسلحة النووية.

ولا تزال أستراليا نشطة في السعي لتحقيق هذا الهدف المشترك. قد تختلف الدول بشأن سبل تحقيق ذلك الهدف وتسلسل خطوات القيام بذلك، ولكن ينبغي للمجتمع الدولي في نهاية المطاف ألا يركز على الخلافات بل على إيجاد أرضية مشتركة. تبدأ دورة مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة الشهر المقبل، ونحن نتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء لضمان فعالية اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. سوف تشارك أستراليا، من خلال المبادرة الإقليمية لعدم الانتشار ونزع السلاح ومجموعة فيينا للدول العشر، في تقديم ورقات عمل إلى اللجنة التحضيرية تشمل مسائل مثل معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والشفافية.

وكعضو في فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لهذا العام، سوف نتطلع إلى توسيع العمل الممتاز الذي قام به فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠١٤-٢٠١٥، الذي وضع تقريرا قويا اعتمد بتوافق الآراء (A/70/81) يعكس المناقشات المتعمقة بشأن الموضوع حتى الآن. نحن نعتبر أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية

التفاوض بشأن صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية خلال شهر آذار/مارس المنصرم، والذي سيستمر في دورته الثانية في الفترة من ١٥ حزيران/يونيه وحتى ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧. وترى ليبيا أن هذا المؤتمر هو تجديد لالتزام الدول بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفقا للمادة السادسة. وتحت جميع الدول على المشاركة في هذا المؤتمر، بما فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية.

إن تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية لا ينبغي أن يكون بديلا عن تدابير نزع السلاح أو شرطا مسبقا لها، بل عاملا لخلق الظروف المواتية للتقدم في ميدان نزع السلاح. إن ليبيا تؤيد المبادرات العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. وترى أن هذه التدابير ستعزز الشفافية وتهيئ الظروف لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح. كما ترى أنها وسيلة لتعزيز السلم والأمن الدوليين. ويجب أن تطبق هذه التدابير طوعا ويتوافق الآراء بين الدول المشاركة فيها وبشكل يراعي التدرج في تطبيقها ويضمن حق الدول في الأمن. وفي هذا الصدد، تؤكد ليبيا حق الدول في امتلاك وتصنيع وتصدير واستيراد والاحتفاظ بالأسلحة التقليدية وأجزائها ومكوناتها لاحتياجات الدفاع والأمن الذاتي وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وتدعو إلى تنفيذ الاتفاقية بطريقة متوازنة وموضوعية تحمي مصالح جميع الدول، وليس الدول المنتجة والمصدرة فقط.

السيد ياردي (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية أود أن أعرب عن تعازينا للاتحاد الروسي على الهجوم الإرهابي الذي تعرضت له اليوم في سانت بطرسبرغ.

أود أن أهنئكم، سيدي الرئيسة، على انتخابكم لقيادة أعمال هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في دورتها لعام ٢٠١٧. كما نهنئ جميع أعضاء المكتب. ويمكنكم التعويل على الدعم الكامل من الوفد الأسترالي.

هذا العام، تهيئة نزع السلاح السنة الثالثة الحاسمة الأهمية من دورة أعمالها التي تمتد ثلاث سنوات. يجب عدم ادخار أي

أن تتمكن الدول الأعضاء من دعم هذا النهج عندما يجتمع في وقت لاحق من هذا العام.

وإن تحقيق نتيجة إيجابية في الفريق العامل الثاني التابع لهيئة نزع السلاح بشأن الأسلحة التقليدية سيكون إسهماً مثالياً في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المقبل لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي سوف يعقد في العام القادم. ونشيد بفرنسا على قيادتها كرئيس معين للمؤتمر في البدء المبكر لعملية التشاور المبكر. سوف تشارك أستراليا مشاركة بناءة في تلك العملية. وستواصل أستراليا أيضاً العمل نحو إضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة، بما في ذلك عن طريق الشراكة مع المجتمع المدني؛ المساهمة في مرفق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة وصندوق معاهدة تجارة الأسلحة الاستئماني للتبرعات؛ والعمل عن كثب مع الدول في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وفي أماكن أخرى لبناء فهم للمعاهدة وقدرة على تنفيذها. ونحن نشجع بقوة المزيد من التوقعات والتصديقات.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أدعو جميع الوفود إلى التركيز على الأرضية المشتركة. لم يكن هناك أبداً وقت أهم بالنسبة لهيئة نزع السلاح لتحقيق نتائج إيجابية.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
بداية، أود أن أعرب عن امتناننا للتعازي ومشاعر التضامن التي أعربت عنها الكثير من الوفود من جراء التفجيرات التي حدثت في مترو أنفاق سانت بطرسبرغ. ومن المهم جداً بالنسبة لنا الإعراب عن مشاعر التضامن هذه في هذا الوقت.

وما برح الاتحاد الروسي يؤيد تعزيز الدور المحوري للأمم المتحدة في صون الاستقرار الاستراتيجي العالمي والأمن الدولي، فضلاً عن تعزيز نظم تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ومن

هي الخطوة المنطقية التالية وخطوة لا غنى عنها في إحراز تقدم في نزع السلاح النووي، والطريقة الأكثر عملية وفعالية للإسهام في تحقيق الصفر الشامل في البيئة الاستراتيجية الحالية.

يشير مشروع وثيقة الفريق العامل الأول عن حق إلى الحاجة إلى أن تكون تدابير نزع السلاح الفعالة قابلة للتحقق. وستواصل أستراليا الإسهام في الأعمال الفنية الجارية والمتعلقة بالسياسات للشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي. كما نؤيد بقوة اعتماد قرار الجمعية العامة ٦٧/٧١ بشأن التحقق من نزع السلاح النووي، ونحیی النرويج على تلك المبادرة.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ما فتئت المعاهدة أداة ناجحة للتعاون الدولي تضع فعلياً قاعدة عالمية ضد إجراء التجارب. بيد أن الوقف الاختياري لتجارب التفجيرات النووية ليس بديلاً عن الالتزام الدائم والملزم قانونياً بإنهاء التجارب النووية وجميع التفجيرات النووية الأخرى. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا ببدء نفاذ المعاهدة. إن المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هذا العام، المقرر أن يعقد في أيلول/سبتمبر، سيكون هاماً في توجيهنا نحو تحقيق هذا الهدف.

وتسعى أستراليا، من خلال ورقة العمل التي ستقدمها إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، إلى تنشيط هذه العملية عن طريق تعزيز نهج عملي يركز على النتائج، أو "نهج متخصص"، كما أشرنا إليها. إن المناقشات واسعة النطاق بشأن قضايا نزع السلاح التي نجريها هنا في هيئة نزع السلاح وأماكن أخرى مفيدة للغاية، لكن لا ينبغي تكرارها في كل منتدى لنزع السلاح. لقد تمكنت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح من أن ترسخ نفسها بوصفها محفلاً فريداً للمضي قدماً بمسائل محددة في برنامج عمل الدورة الاستثنائية الأولى بطريقة يسيرة. ويجدوننا الأمل في

وقف العملية برمتها. وفي حين لم يعد برنامج إيران النووي الذي استخدم ذريعة من جانب الولايات المتحدة لتبرير نشر منظومات دفاعاتها المضادة للقذائف في أوروبا مسألة ملحة، لم تتخذ الولايات المتحدة أي خطوات في استجابة لذلك التغيير الذي حدث.

وعلاوة على ذلك، فإننا نشهد توسعا مزعوما للاستقرار العالمي لشبكة الولايات المتحدة من منظومات الدفاع المضادة للقذائف. وما زلنا نجهد الهدف من جميع تلك الاستعدادات الهائلة والمكلفة التي لا صلة لها بالتحديات والتهديدات الحالية أو المقبلة. وقد ترتبت آثار سلبية عن مجموعة من العوامل: مثل تطوير الأسلحة الاستراتيجية التقليدية، وعدم التحلي عن الخطط الرامية إلى وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، بالإضافة إلى المسائل العالقة ذات الصلة بالتصديق على معاهدة حظر التجارب النووية من جانب الدولة نفسها التي لها فضل المبادرة فيها. وبالمثل فإن تزايد الاختلال في كمية ونوعية الأسلحة التقليدية ليس موافيا لتحقيق الاستقرار في العلاقات الدولية الحديثة. ومن الضروري حل جميع هذه المشاكل.

وذلك هو جوهر الحالة الراهنة - وليس ثمة بدائل أخرى لحلها. وعلاوة على ذلك، فقد تم تأكيد ذلك النهج خلال عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتتسم مهمة حماية البشرية من التهديدات النووية بكونها بالغة التعقيد ومتعددة الأوجه، وأنه ليست هناك حلول بسيطة لها. وسيكون من الخطأ الفادح افتراض إمكانية حل مشكلة إزالة الأسلحة النووية بمجرد التصويت على حظر كلي على تلك الأسلحة. ويجب ألا نخدع أنفسنا بالاعتقاد بأن بوسع نُهج كهذه أن تغير الحقائق الاستراتيجية القائمة التي يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية الاسترشاد بها. وفيما يتعلق بالمساعي الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي دون إشراك الدول ذات القدرات النووية، وفي تحد واضح لمصالحها الأمنية المشروعة، فإنه محكوم

الضروري مواصلة تنشيط آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وأن تكون هيئة نزع السلاح التابعة لها عنصرا أساسيا فيها. ومع ذلك، فإننا مدركون تماما مدى تعقيد المهام التي نواجهها.

وقد تدنت كفاءة عمل الهيئة بسبب المسائل نفسها، وفي مقدمتها العجز، بل أحيانا مجرد انعدام الإرادة اللازمة للسماح بالتوصل إلى حلول توفيقية معقولة لصالح توافق الآراء. ونحن نختتم الآن دورة أخرى للهيئة مدتها ثلاث سنوات. ويعرب الوفد الروسي عن استعداده دائما لبذل قصارى جهده للتوصل إلى اختتام ناجح للمناقشات الموضوعية بشأن البنود الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال: صياغة توصيات لتحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، واتخاذ تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية.

ويتشاطر الاتحاد الروسي تماما الهدف النبيل المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية ويؤكد مجددا ذلك الموقف المبدئي عبر اتخاذ خطوات ملموسة. وقد واصلنا على مدى العقد الثالث على التوالي تخفيض الترسانات النووية الروسية بصورة كبيرة وتدرجية لم يسبق لها مثيل. ونمضي قدما في الوقت الراهن نحو التنفيذ الكامل للمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. ولكن السؤال هو كيف يمكننا تحقيق ذلك الهدف؟ وسيكون مستحيلا إحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح النووي دون أن يسبقه عمل تحضيرى جاد. ويجب تعزيز المبدأ الأساسي المتمثل في الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي وضمان الأمن المتساوي وغير المنقوص لجميع الدول دون استثناء.

ونرى في هذه المرحلة أنه ينبغي إعطاء الأولوية لبذل الجهود الجادة المشتركة لتهيئة الظروف المواتية لنزع السلاح النووي. وقد تبّنهنا مرارا إلى الحالة المثيرة للقلق التي نواجهها بسبب مواصلة الولايات المتحدة تطوير أصول الدفاع المضادة للقذائف في مختلف مناطق العالم بصورة انفرادية وغير مقيدة، ما أدى إلى

وعلاوة على ذلك، تواصل روسيا تقديم أفكار بناءً جديدة لتيسير تنشيط أعمال الهيئة. وأطلقنا في العام الماضي مناقشات في إطار الهيئة - بمبادرة مشتركة بين الاتحاد الروسي والصين والولايات المتحدة - تتعلق بإدراج بند ثالث يُعنى بتدابير الشفافية وبناء الثقة ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وقد وردت تلك الصيغة في ورقة عمل العام الماضي ذات الصلة بدورة هيئة نزع السلاح (A/CN.10/2016/WP.1). إن أهمية المواضيع المتعلقة بتدابير الشفافية وبناء الثقة ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي واضحة. وتسلم الأغلبية الساحقة من الدول بأن خطر تسليح الفضاء الخارجي حقيقة موضوعية، على النحو الذي أكدته التصويت على قرارات الجمعية العامة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، علاوة على النداءات المتكررة من مجموعة الـ ٢١ الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بأهمية الشروع في عمل موضوعي بشأن مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وتحظى هاتان المسألتان باهتمام متزايد في المنتديات الإقليمية أيضا. ويتسق إدراج ذلك الموضوع في جدول أعمال هيئة نزع السلاح تماما مع التوصية الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (A/68/189). وإذ نعرض المبادرة بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فإننا نعوّل في نواح عديدة على خبرتنا في مؤتمر نزع السلاح، حيث نعمل بالإضافة إلى البنود التقليدية على تعزيز الوفاق وتلك الفكرة - التي يمكن أن تحظى بقبول الجميع - الداعية إلى وضع اتفاقية دولية بشأن قمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. وندعو جميع الدول إلى إمعان النظر في مبادرتنا المتعلقة بالبند الثالث من بنود جدول أعمال الهيئة، فضلا عن المشاركة بنشاط في المناقشات ذات الصلة بهدف إدراجها في جدول أعمال هذا المنتدى لدورة الثلاث سنوات المقبلة.

عليها بالفشل. وقد تجلّى ذلك بوضوح في المؤتمر الذي عُقد هنا في الأسبوع الماضي.

ويجب علينا جميعا أن نكرس جهودنا للحفاظ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمراتها الاستعراضية. وتتمثل المهمة الرئيسية لدورة الاستعراض الجديدة في تعزيز جهود المجتمع الدولي لضمان كفاءة المعاهدة. وما برح اتباع نهج متوازن إزاء الركائز الثلاث للمعاهدة - عدم الانتشار النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية ونزع السلاح النووي - يشكل أساسا للأنشطة ذات الصلة بمعاهدة عدم الانتشار على مدى سنوات عديدة. وبالمثل، ما تزال المسائل المتعلقة بإنشاء الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في صميم جدول أعمال دورة استعراض المعاهدة. وما يزال عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل هدفا ملحا ويمكن تحقيقه في إطار الجهود الرامية إلى تنفيذ قرار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ المتعلق بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وروسيا ملتزمة ببذل كل جهد ممكن لتنفيذ ذلك القرار وتشجيع الحوار في تلك المسألة.

وبالمثل، تكتسي مسألة الأسلحة التقليدية أهمية بالغة أيضا. فأولا، نرى إمكانات لإنشاء نظام جديد لتحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا. وتدعو روسيا إلى إنشاء نظام كهذا قادر على التكيف مع الواقع السياسي والعسكري الراهن في القارة. ففي عام ٢٠٠٩ قدّم بلدنا مشروع معاهدة شاملة بشأن الأمن الأوروبي. غير أنه لا يزال مستمرا تجاهل ذلك الاقتراح البناء الذي قدمته روسيا. وما يزال من جانبنا على استعداد لحوار كهذا على قدم المساواة مع الآخرين، مع مراعاة مصالح جميع أصحاب المصلحة. ونأمل أن تسهم المناقشات بشأن جميع المسائل التي تطرقنا إليها في إثراء العمل الموضوعي الذي تضطلع به هيئة نزع السلاح، وأن ترد في مشاريع وثائق العمل المعروضة على هذه الهيئة.

السيد كيم إن ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، باسم وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على انتخابكم رئيساً لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في الدورة الموضوعية لهذا العام، كما أهنئ أعضاء المكتب الآخرين. وأتمنى لكم كل النجاح في عملكم، الذي يستتبع مسؤولية كبيرة، وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل وتعاونه.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.362).

وأود أن أتناول الرأي العام لبلدي بشأن عمل هيئة نزع السلاح بصفتي الوطنية.

إن هيئة نزع السلاح، بوصفها الهيئة التداولية التمثيلية في ميدان نزع السلاح، لها دور هام في إطار آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. وكما ندرك جميعاً، ما فتئت الهيئة تواجه طريقاً مسدوداً منذ ٢٠ سنة بالرغم من الجهود المتواصلة التي يبذلها جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك الأعضاء في حركة عدم الانحياز الذين يسعون إلى نزع السلاح النووي الشامل والكامل.

ويمكن القول إن نزع السلاح النووي، وهو مسألة أساسية لضمان السلام والأمن في العالم، قد وصل إلى مفترق طرق. يتواصل تعزيز الاستراتيجيات والسيناريوهات الجديدة الرامية لتحقيق التفوق النووي الاستراتيجي على أساس تحديث السلاح النووي ونشر منظومات القذائف العالمية دون بذل أي جهد لإخفائه. ويزداد في الوقت الراهن عدم الاستقرار العالمي وخطر الحرب النووية يوماً بعد يوم بسبب قيام أكبر دولة حائزة للأسلحة النووية بتكديس وتحديث الأسلحة النووية على نحو متهور. ولحجارة ذلك، تزيد الدول الحائزة للأسلحة النووية من قوتها النووية الاستراتيجية نوعاً وكماً. ويعتقد وفد بلدي أنه لا يمكننا توقع أي نتائج ملموسة في مجال نزع السلاح النووي ما دام السعي قائماً

فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به وفد أوكرانيا، نود أن نشير إلى ما يلي: أولاً وقبل كل شيء، لا يستند البيان بشأن العدوان العسكري المزعوم من جانب بلدنا على أوكرانيا واحتلال أراضيها إلى الواقع. ونذكر في هذا الصدد أن القرم اتحدت مع روسيا عبر الإرادة الحرة لأهالي القرم. ففي استفتاء أجري آذار/مارس ٢٠١٤، اختار ما يزيد على ٩٦ في المائة من سكان جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي آنذاك، بما في ذلك مدينة سيفاستوبول، اختياراً متعمداً. وكانت هذه الممارسة لحق تقرير المصير الفرصة الوحيدة لحماية المصالح الحيوية لسكان القرم، الذين واجهوا ما حدث من إسقاط غير دستوري للدولة في ٢٢ شباط/فبراير. ونتيجة لذلك، أُطيح بالقيادة في كييف بالقوة ليحل محلها قوميون متطرفون، ما زالوا يؤثرون في صنع القرار في البلد. كما أنه لا أساس من الصحة للادعاءات بوقوع عدوان روسي في جنوب شرق أوكرانيا وبأن الحكومة الروسية أرسلت كميات كبيرة من الأسلحة إلى تلك المنطقة. ونرى أن المسؤولية الكاملة عن الحالة في دونباس تتحملها كييف. ووفقاً لخطر الأسلحة، يواصل القوميون الأوكرانيون، للشهر الثالث، فرض حصار اقتصادي على أجزاء من جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوغانسك الشعبية المعلنين ذاتياً.

في الختام، أود أن أحث زملائي الأوكرانيين على التركيز على الوفاء بالتزاماتهم بموجب اتفاقات مينسك، بدلاً من نشر معلومات غير دقيقة. وهذا قول صحيح أكثر من أي وقت مضى فيما تواصل كييف انتهاك أحكام تلك الوثيقة بشكل صارخ وتسعى إلى حل النزاع في دونباس بالقوة وتحاول تدميرها مالياً.

إن بلدنا يريد الحفاظ على علاقات ودية مع جيراننا في أوكرانيا. والتوترات من هذا القبيل في وسط أوروبا لا تفيد أحداً. كما أشار مرة أخرى رئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين، في ٣٠ آذار/مارس خلال منتدى "المنطقة القطبية الشمالية: إقليم الحوار" الذي عُقد في مدينة أرخانجلسك.

المتحدة وكوريا الجنوبية أكبر تدريبات عسكرية مشتركة، والتي تُعرف باسم مناورات "العزم الأكيد وفرخ النسر" في شبه الجزيرة الكورية. وتشارك في التدريبات قوات عدوانية هائلة، بما في ذلك قوات الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وقوات بلدان عديدة تابعة لها وجميع أنواع الأصول الاستراتيجية، مثل حاملات الطائرات النووية والغواصات النووية والقاذفات الاستراتيجية النووية التابعة للولايات المتحدة.

وزودت الولايات المتحدة كوريا الجنوبية سراً بأكثر من ٦ ملايين طن من الذخائر والمعدات منذ نهاية العام الماضي. واتخذت مؤخراً تدابير للإجلاء العاجل لأسر القوات الأمريكية الموجودة في كوريا الجنوبية والمواطنين الأمريكيين المقيمين هناك قبل التدريبات العسكرية المشتركة. إن العملية رباعية الأبعاد التي تهدف إلى شن هجوم نووي استباقي على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يجري تطويرها بشكل ملموس من خلال التدريبات على الحرب النووية، فيما تُنظم مناورات تستهدف البلدان المجاورة علانية في إطار محاكاة نشر نظام الدفاع الصاروخي على ارتفاع عال (ثاد).

وعلى إثر بدء تدريبات عسكرية مشتركة شارك فيها مئات الآلاف من القوات وأصول استراتيجية نووية، تقوم الولايات المتحدة بإجراء تمرين على عملية خاصة، تتمثل فكرتها الأساسية في "عملية قطع الرأس" للقضاء على القيادة العليا لدولة ذات سيادة وتوجيه ضربة استباقية مُصممة لتدمير قواعدها النووية والصاروخية، وهذا بوضوح هو دافعها الخفي.

وقد عملت الولايات المتحدة جاهدة لتبرير تدريباتها الحربية بالحديث عن شفافيتها وطابعها السنوي الدفاعي الرامي للتصدي لحصول جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأسلحة النووية. بيد أن ذلك ليس سوى مفارقة. وهو ليس سوى خدعة خبيثة يقصد بها تحميل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المسؤولية عن تصاعد التوتر في شبه الجزيرة وتبرير ذلك العدوان.

إلى تنفيذ سياسة الهيمنة المنطوية على مفارقة تاريخية للسيطرة على العالم من خلال تحقيق التفوق النووي الاستراتيجي.

ويشعر وفد بلدي بأن نزع السلاح النووي الشامل والكامل لن يكون ممكناً إلا عندما تتخلى الولايات المتحدة، أكبر دولة نووية، عن تهديداتها النووية وأعمالها العسكرية الرامية إلى إسقاط الدول ذات السيادة بالقوة. وتملك الولايات المتحدة أكبر مخزون من أحدث الأسلحة النووية وهي تمضي قدماً في استراتيجيتها كدولة للهيمنة على العالم، حيث يمثل ذلك المخزون دعائمها الأساسية. وقد لجأ حكام الولايات المتحدة المتعاقبون بصورة مستمرة إلى محاولات احتكار الأسلحة النووية من أجل الهيمنة على البشرية تحت شعار الخادع المتمثل في نزع السلاح النووي وإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وتمضي الولايات المتحدة قدماً بلا هوادة في مشروعها الذي يتكلف بليون دولار لتحديث الأسلحة النووية، والذي مضت به قدماً الإدارة السابقة تحت شعار السلام الذي تدعّمه قوة السلاح. وصدرت بيانات داعية إلى إلغاء المعاهدات بشأن تخفيض الأسلحة النووية الموقعة مع غيرها من الدول الكبرى. والولايات المتحدة، أكبر دولة حائزة للأسلحة النووية، وهي دولة نووية مجرمة، كانت السبب في أول كارثة نووية تحل بالبشرية. ولذلك، فإن طموحاتها السافرة من أجل الهيمنة ومحاولاتها لتحديث أسلحتها النووية لن تؤدي إلا إلى زيادة خطر الحرب النووية وسباق التسلح النووي على كوكبنا.

وقد تم تحويل شبه الجزيرة الكورية إلى أخطر بؤرة ساخنة في العالم حيث احتمال اندلاع حرب نووية حقيقي. وكما يشهد المجتمع الدولي كل عام، فالحالة في شبه الجزيرة الكورية غالباً ما تخرج عن السيطرة بسبب المناورات الحربية العدوانية التي تجريها الولايات المتحدة الواحدة تلو الأخرى في شبه الجزيرة الكورية وحوّلها، وهي لن تتخلى عن سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي هذه اللحظة تحديداً، تُجري الولايات

الوطني و صون السلم في شبه الجزيرة الكورية إلا بالردع النووي الذي يُعَوَّل عليه. وسنواصل بناء قدرات دفاعنا عن النفس التي تُعدّ القدرات النووية محورا لها، فضلا عن بناء قدرتنا على توجيه ضربة وقائية ما دامت الولايات المتحدة وقواتها الحليفة تواصل تصعيد تهديدها وابتزازها النوويين، وما دامت تواصل لعبة الحرب هذه في منطقة الجوار، وتموه عليها لتبدو مجرد أنشطة سنوية.

ويود وفد بلدي أن يوجه انتباه اللجنة مرة أخرى على وجه الخصوص للمحاولات الرامية إلى انتهاك سيادتنا وإحداث تغيير للنظام الحاكم، بما في ذلك بواسطة التهديدات والمناورات النووية السافرة، علاوة على فرض الجزاءات والحصار على بلدنا. وفيما يتعلق بادعاء وفد كوريا الجنوبية هذا الصباح بأن تجربة إطلاق القذائف النووية من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تمثل استفزازا وتهديدا للمنطقة والعالم بأسره، فقد سعى وفد بلدنا للرد على تلك التعليقات على أنها سخف وتشويه للحقائق، إضافة إلى كونها محاولة لتضليل العالم. فقد سمحت كوريا الجنوبية - التي هي تحت المظلة النووية للولايات المتحدة - بنشر الأسلحة النووية وتشاطرت السياسة المعادية للولايات المتحدة القائمة على التهديدات والابتزاز النوويين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مدى يزيد على نصف القرن - وهي ليس لها أي أساس قانوني أو أخلاقي للحديث عن استخدام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لردعها النووي ممارسة لحقها في الدفاع عن النفس.

وختاما، يعرب وفد بلدي عن دعمه الكامل للجهود التي تبذلها حركة عدم الانحياز لتحقيق نزع السلاح النووي الشامل والكامل.

السيد كازي (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): يشاطر وفد بلدي الآخرين في تهنئتك، سيدي، على انتخابكم رئيسة لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٧. ونسجل في المحضر أيضا تقديرنا للعمل الذي قام به سلفكم ورئيسا الفريقين العاملين بوصفه جزءا من دورة الثلاث سنوات الحالية.

وما برحت الولايات المتحدة ماضية في عزمها على تأجيج النزاع وإذكاء نيرانه في كوريا الجنوبية. ولا يكف المعتدي نفسه عن تهديد السلم وزعزعة الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وبقية منطقة شمال شرق آسيا القريبة من المخزونات النووية.

وإن للبلدان ذات السيادة حقا مشروعاً في الدفاع عن النفس لتمكينها من أقصى درجات التأهب في ظل وضع خطير قد تندلع فيه الحرب في أي وقت، وتحسين قدراتها لمنع حرب من جانب معتد والحيلولة دون محوها.

وما من خيار آخر متاح لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سوى اللجوء إلى الأسلحة النووية. وهي لم تدخر جهدا ممكنا للدفاع عن أمنها القومي من التهديدات النووية المستمرة من جانب الولايات المتحدة، منذ خمسينيات القرن الماضي. وعليه، لم يكن أمامنا من خيار آخر سوى تعزيز ردعنا النووي بكل ما يلزم ذلك من عزم وإرادة. وقد لا يكون فهم هذا الأمر سهلا بالنسبة لتلك البلدان التي لم تشهد أبدا تهديدا مباشرا بالأسلحة النووية من قبل قوة معادية موجودة في الجوار وفي مجالها الجوي. وقد تسنى الحفاظ على السلام في شبه الجزيرة على الرغم من الأعمال المستفزة من قبل الولايات المتحدة ودفعها باتجاه الحرب النووية، بفضل قوة عزم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجهودها الرامية إلى حماية السلام، فضلا عن قوة ردعها النووي بهدف الدفاع عن النفس.

وإن من سياسة دولتنا أن نسلح أنفسنا بالأسلحة النووية. وقد أدى حصول جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الأسلحة النووية إلى الحد بصورة ملحوظة من خطر نشوب حرب نووية في شبه الجزيرة الكورية، وبه انقضى زمن الأسلحة النووية العدوانية التي كانت فيها الولايات المتحدة تشكل التهديد النووي الوحيد من جانب واحد، وحل محله زمان الأسلحة النووية لأجل العدالة. وما دامت هناك دولة حائزة للأسلحة النووية معادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فلا مجال للدفاع عن أمننا

خطيرة للبشرية قاطبة ولصون السلم والأمن الدوليين. وغالبا ما يؤدي ذلك الخط الفاصل المصطنع بين نزع السلاح النووي وعدم الانتشار إلى دق إسفين في جهودنا الجماعية الرامية إلى تحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية بطريقة غير تمييزية لا رجعة فيها وقابلة للتحقق.

وبالتالي، ترى بنغلاديش أهمية العمل على وضع التدابير والأحكام والقواعد القانونية المناسبة عبر مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وعليه، نؤكد مجددا تأييدنا لبدء المفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية على النحو الذي توخته الجمعية العامة. ونؤكد أيضا أهمية عقد مؤتمر رفيع المستوى في موعد أقصاه عام ٢٠١٨ لتقييم التقدم المحرز ورسم طريق المضي قدما.

وقد توجت الجهود الرامية إلى زيادة توعية المجتمع الدولي بالعواقب الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها باتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٥٨/٧١ في العام الماضي. ويرسي ذلك القرار التاريخي، الذي صوت وفد بلدنا مؤيدا له، الأساس لعقد مؤتمر للتفاوض على صك دولي ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية تمهيدا لإزالتها تماما. وينبغي أن يوجه التبادل العام للآراء في الدورة الأولى للمؤتمر الذي حدث في الأسبوع الماضي أول مشروع لصك ملزم قانونا، والذي ينبغي - عقب المفاوضات الحكومية الدولية - أن يمهد السبيل لإبرام معاهدة من شأنها أن تزيد من تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وخاصة المادة السادسة منها. وستواصل بنغلاديش الانخراط في الدورة المقبلة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار بطريقة بناءة، وتتطلع إلى التوصل إلى اتفاق خلال المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

وريشما يتم القضاء التام على الأسلحة النووية، فإن من حق الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة الحصول على ضمانات ملزمة

وتأمل بنغلاديش أن يساعد عملنا الجماعي في الدورة الحالية على الخروج من المأزق الذي جعل تحقيق نتائج ملموسة لعمل اللجنة خلال السنوات العديدة الماضية أمرا بعيد المنال. ونأمل أيضا أن يساعد التقدم والتقارب اللذان حدثا في الفريقين العاملين في العام الماضي على زيادة الدفع بأعمال هذه الدورة الختامية من دورة الثلاث سنوات الحالية.

وتؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.362).

ونشكر الممثل السامي لشؤون نزع السلاح على تشاطر أفكاره وتفانيه في خدمة آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وتؤكد مجددا بنغلاديش أن هيئة نزع السلاح تظل الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة ذات العضوية العالمية لبناء وتعزيز توافق الآراء بشأن المسائل الحاسمة المتعلقة بنزع السلاح العام والكامل، بما في ذلك نزع السلاح النووي.

وتجعلنا التصريحات التطلعية التي قُدمت في اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي المعقود في عام ٢٠١٣ نعتقد بإمكانية توفر إرادة سياسية كافية للمضي قدما بجدول أعمال نزع السلاح النووي، مقترنا مع السعي إلى تحقيق عدم الانتشار النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية. غير أن الذي لا يزال مفقودا حتى الآن هو القيادة والشجاعة اللازمين لتحويل تلك الإرادة السياسية إلى نتائج ملموسة. وسنرى ما إذا كانت الحالة الأمنية التي تزداد اضطرابا في جميع أنحاء العالم ستوفر دافعا كافيا لإعادة تنشيط آلية نزع السلاح برمتها، بما في ذلك هيئة نزع السلاح.

وتؤيد بنغلاديش فكرة أنه ينبغي السعي إلى تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين بنفس مستوى الأولوية اللازمة كما لو أننا نريد إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ولا يزال الحفاظ على الأسلحة النووية وتحديثها ونشرها يشكل تهديدات

أما فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، فلا تزال بنغلاديش تتابع عن كثب وتشارك في العمل المتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة. وما تزال القيادة السياسية في بلدنا تعمل على نحو إيجابي للتصديق المحتمل على المعاهدة عقب توقيعنا عليها في عام ٢٠١٣. وننظر حاليا في الوسائل الممكنة لتعزيز قدرتنا على الامتثال لأحكام المعاهدة، بما في ذلك في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وستواصل بنغلاديش المشاركة في تدابير بناء الثقة والشفافية القائمة في ميدان الأسلحة التقليدية.

نعرب عن تقديرنا لتزايد اهتمام المجتمع الدولي بمنع النقل غير المشروع للأسلحة وتداخلها مع الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء تزايد استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي تستهدف المدنيين وحفظه السلام التابعين للأمم المتحدة، من بين أمور أخرى، والاعتراف بأولوية معالجة التهديدات التي تشكلها الأجهزة المتفجرة المرتجلة بمناسبة اليوم الدولي للتوعية بالألغام والمساعدة في مكافحة الألغام هذا العام. ونشدد على ضرورة زيادة الدعم المقدم إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لبناء قدرات وكالاتها المعنية لمواجهة التهديدات التي تشكلها الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

ما برحت بنغلاديش عموماً تؤيد النظر في إمكانية إدراج بند ثالث في جدول الأعمال، لا سيما بشأن المسائل الناشئة المثيرة للقلق في ميدان صون السلم والأمن الدوليين. وهذا النظر لا ينبغي أن يصرف الاهتمام أو التركيز عن الأولوية التي نعلقها على أهداف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. في الختام، لا تزال بنغلاديش ملتزمة بإمكانات اللجنة، وتتطلع إلى دعم جهود الرئيس لتعزيز أهميتها بتحسين نطاق ونوعية النتائج الموضوعية.

قانوننا من الدول الحائزة لها بالامتناع عن استخدام الأسلحة نفسها أو التهديد باستخدامها ضدها.

ولا تزال هذه الاعتبارات ذات أولوية بالنسبة لبنغلاديش في سياق مشروع برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح ومفاوضات نزع السلاح النووي الشاملة المتعددة الأطراف.

نسلّم بالدور الحاسم الذي تضطلع به المناطق الحالية من الأسلحة النووية في تعزيز الضمانات الأمنية السلبية، فضلا عن المهدفين المتمثلين في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. ونشدد على أهمية الانضمام إلى الرؤية الجريئة الواردة في هذا الصدد في برنامج العمل المعتمد في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، والسعي إلى تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ على وجه الخصوص.

تؤيد بنغلاديش بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، عملاً بالولاية الواردة في الوثيقة CD/1299. وشاركنا في مشاورات غير رسمية عقدها رئيس فريق الخبراء التحضيري في شباط/فبراير ٢٠١٧، ونتوق إلى نتائج أعمال الفريق. وما برحنا نؤيد بدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة دولية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك على أساس مشروع النص المقدم من الاتحاد الروسي والصين.

تؤمن بنغلاديش إيماناً راسخاً بالامتثال لإجراءات الأمن والأمان والضمانات الأساسية الرامية إلى تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في ذلك لأغراض التسريع في التنمية في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وستواصل، بصفتنا الوطنية، تعزيز تعاوننا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من الشركاء الدوليين المعنيين في بناء قدرتنا على هذا الامتثال.

بينما نشاطر خيبة الأمل لعدم قدرة الهيئة على اعتماد توصيات موضوعية منذ عام ١٩٩٩، ما زلنا نؤمن بالقيمة الأصيلة للمنتدى. وحرى بنا نحن الدول الأعضاء إظهار قدر أكبر من الالتزام السياسي بالمخاض المتعددة الأطراف والاستثمار في النتائج المتعددة الأطراف التي ستكون ذات قيمة دائمة للمجتمع الدولي بأسره. ويجب ترجمة الأقوال إلى أعمال. كذلك يجب أن ينسجم الخطاب مع السلوك المسؤول. باعتمادنا توصيات ملموسة بتوافق الآراء هذا العام لتتقدمها إلى الجمعية العامة، فلنظهر التزامنا المتجدد نحو القرار ٧٧/٦٩ الذي دعا إلى تنشيط عمل الهيئة في دورتها لفترة الثلاث سنوات هذه.

تولي الهند أولوية قصوى لنزع السلاح النووي على الصعيد العالمي على نحو غير تمييزي ويمكن التحقق منه، وأيضا للإزالة الكاملة للأسلحة النووية بطريقة تخضع لإطار زمني. وعلى هذا النحو، أيدت الهند الاقتراح الذي تقدمت به حركة عدم الانحياز ومؤداه أن يشرع مؤتمر نزع السلاح في إجراء مفاوضات بشأن إبرام اتفاقية شاملة للأسلحة النووية. تؤيد الهند، من دون المساس بأولوية نزع السلاح النووي، بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على أساس الولاية المتفق عليها. وقد دعونا إلى إجراء حوار مجد فيما بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل بناء الثقة، والحد من اتخاذ الأسلحة النووية مكانة بارزة في الشؤون الدولية وفي المذاهب الأمنية.

حظيت القرارات التي تقدمها الهند في اللجنة الأولى بشأن التوصل إلى اتفاقية لحظر استعمال الأسلحة النووية وتخفيض الخطر النووي بتأييد عدد كبير من الدول الأعضاء. إن قرار الهند بشأن اتخاذ تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل، وهو قرار تتخذه الجمعية العامة بتوافق الآراء منذ عام ٢٠٠٢، يعبر عن الشواغل الدولية إزاء الإرهاب والاتجار غير المشروع بتكنولوجيات أسلحة الدمار الشامل التي تؤثر على الأمن الدولي بطرق يتردد صداها في جميع أنحاء العالم.

السيدة لال (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): للأسف، لم يتمكن السفير أمانديب سينغ غيل، ممثلنا الدائم لدى مؤتمر نزع السلاح في جنيف من الانضمام إلينا اليوم. سأتلو هذا البيان بالنيابة عنه.

في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيسة، وأن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على إدارتكم لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في دورتها لهذا العام. أود أن أؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين في أداء مهامكم. وأود أن أسجل تقديرنا للعمل الذي أنجزه رئيسا هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في العامين الماضيين، وأيضا رئيسا الفريقين العاملين. كذلك أعنتم هذه الفرصة لأشكر كيم وون - سو على مساهمته في هذه المهمة الهامة والصعبة وعلى حضوره في الجلسة في وقت سابق من هذا اليوم.

نعرب أيضا عن مشاعر العزاء والأسى لشعب روسيا على الهجمات المساوية التي وقعت في سانت بطرسبرغ.

تؤيد الهند البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.362).

تولي الهند أهمية كبيرة لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، الجانب التداولي في ثلاثي آلية نزع السلاح الذي وضعته الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وتقوم الهيئة بدور فريد بوصفها المحفل الوحيد ذات العضوية العالمية لإجراء مداولات متعمقة بشأن مسائل نزع السلاح ذات الصلة. وفي الوقت الذي تزايد فيه الريبة وتتصاعد فيه التوترات الدولية، فضلا عن العديد من التحديات القائمة أمام جدول أعمال نزع السلاح وآلية نزع السلاح، ودور الهيئة بوصفها منبرا للحوار والتعاون، فإن ذلك الدور يكتسي حتى أهمية أكبر. تتيح هيئة نزع السلاح فرصة للدول الأعضاء لإحراز تقدم على نحو جماعي بشأن قضايا نزع السلاح الهامة بغرس الاتساق والتوافق في مناقشة نزع السلاح، وهو أمر حتمي إذا أردنا التصدي بفعالية للتحديات الأمنية المعقدة في عصرنا.

انتهكت مرارا التزاماتها الدولية وأظهرت أنها لا ترى ميزة في الالتزام بالحقائق والوقائع.

هذان البلدان انتهكا التزاماتهما بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويتعاونان في ارتكاب جرائم حرب ضد الشعب السوري، بما في ذلك من خلال استخدام الأسلحة الكيميائية. النظام السوري يستخدم الأسلحة الكيميائية ضد شعبه. وإعلانه إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مليئ بالثغرات والتفاوتات وعدم الاتساق. وإيران هي أكبر دولة مصدرة للإرهاب والتطرف وعدم الاستقرار في العالم. يمكنني أن أستم إلى ما لا نهاية، لكن ذلك في حد ذاته يبين مستوى الجدية الذي ينبغي لنا أن نوليها لبياناتهما.

السيد برافاكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أخذ الكلمة لممارسة حق وفدي في الرد على التعليقات الهمجية التي أدلى بها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

تشكل برامج أسلحة كوريا الشمالية التي حظرها الأمم المتحدة تهديدا واضحا وخطيرا للسلم والأمن الدوليين. تدين الولايات المتحدة بقوة التجارب النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تنتهك العديد من قرارات مجلس الأمن التي تحظر صراحة هذه الأنشطة وأي مزيد من التطوير للبرامج المحظورة.

لا تؤدي الأعمال الاستفزازية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلا إلى زيادة تصميم المجتمع الدولي على التصدي لبرامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المحظورة لأسلحة الدمار الشامل. نحن نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع عن الأعمال الاستفزازية والتصريحات المؤججة للمشاعر التي تهدد السلم والاستقرار الدوليين، واتباع الخيار الاستراتيجي المتمثل في الوفاء بواجباتها والتزاماتها الدولية والعودة إلى المحادثات الجادة.

فيما يتعلق بالبند الثاني من جدول الأعمال المعنون: "تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية"، تؤيد الهند مبادرات التدابير العملية لبناء الثقة، وتعتقد أن بوسعها أن تقطع شوطا طويلا نحو تعزيز الشفافية والحد من سوء الفهم والتصورات الخاطئة، وبالتالي تعزيز بيئة ملائمة للسلم والأمن بين الدول. إن بناء الثقة عملية يجب أن تتم تدريجيا، وينبغي أن تتطور بوتيرة مريحة لجميع الدول المشاركة. إذ أن بدء واعتماد تدابير بناء الثقة يجب أن يظل من اختصاص الدول المعنية ورهنا بموافقتها. وعند وضع تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، يمكننا الاستفادة من البناء على المبادئ التوجيهية وتدابير بناء الثقة التي أقرتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين بناء على توصية هيئة نزع السلاح.

إننا إذ نختتم دورة أخرى من دورات الهيئة التي تمتد لثلاث سنوات، تكتسي دورة هذا العام أهمية خاصة من حيث تحقيق نتائج ناجحة من خلال اعتماد توصيات موضوعية وملموسة لكسر طوق الجمود الطويل الأمد، وبالتالي إرساء أساس متين لإحراز تقدم في المستقبل. وفي هذا المسعى، يمكن للهيئة أن تعمل على دعمنا وتعاوننا الكاملين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير على قائمة المتكلمين لجلسة هذا العصر.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الكلام ممارسة لحق الرد. في هذا الصدد، أود أن أذكر الوفود، بأن عدد المداخلات في إطار ممارسة حق الرد لأي وفد بشأن أي بند في جلسة ما يقتصر على مداخلتين، وينبغي أن تقتصر المداخلة الأولى على عشر دقائق والمداخلة الثانية على خمس دقائق.

السيد ستارينسكي (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): نأخذ الكلمة للرد بإيجاز على البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إيران وسورية. لن أتعلم في الخوض في هذه السخافات لأنها لا تستحق النظر فيها بجدية. ينبغي ألا نتوقع سماع الحقيقة من الدول التي

تجربتين نوويتين و ٢٤ عملية إطلاق للقذائف، وهذا العام بإجراء ست عمليات إطلاق للقذائف. ويمكنني القول دون تردد إن موقف وسلوك كوريا الشمالية لا يمثل عدم احترامها أو عدم تقيدها بالقرارات ذات الصلة فحسب؛ بل واستخفاف بصدق وعزم المجتمع الدولي وبنزاهة مجلس الأمن.

دأبت كوريا الشمالية على القول بأنها تقوم بتطوير الأسلحة النووية إلى حماية نظامها من التهديدات الخارجية. غير أنه لا يوجد أي عداء تجاه كوريا الشمالية. ولا أحد يهدد كوريا الشمالية. وليس هناك ما يبرر ذلك. لقد أوضحت جمهورية كوريا والولايات المتحدة في مناسبات عديدة أن البلدين لا يزالان مستعدين لإجراء محادثات حقيقية وذات مصداقية بشأن نزع السلاح النووي لكوريا الشمالية.

ومن نفس المنطلق، ما فتئت المناورات العسكرية المشتركة لجمهورية كوريا والولايات المتحدة تُجرى سنوياً طيلة عدة عقود للتصدي للتهديد العسكري الواضح والمائل من جانب كوريا الشمالية، ومن الواضح أنها ذات طبيعة دفاعية. وتجري هذه المناورات بطريقة شفافة تماما أيضا، مع إخطار مسبق يقدم إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتحت مراقبة لجنة الأمم المحايدة للإشراف على الهدنة.

إن كوريا الشمالية، وليس أي بلد آخر في العالم، هي التي تجعل حالة السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية غير مستقرة وخطيرة. وعلاوة على ذلك، ينبغي لكوريا الشمالية أن تدرك أنه لا يوجد بلد أو أي منظمة دولية ستعترف بكوريا الشمالية بوصفها دولة نووية. وإذا استمرت في الاستفزاز والإصرار فيما يخص قدراتها النووية، فإنها ستواجه المزيد من العزلة وردود فعل أقوى وتدابير أكثر صرامة من مجلس الأمن. ويحدوني وطيد الأمل وأحضر كوريا الشمالية على اتخاذ قرار استراتيجي بالتراجع عن برنامجها النووي والمتعلق بالقذائف قبل فوات الأوان، وآمل أن تفعل.

ما فتئنا نوضح أننا لن نقبل كوريا الشمالية بوصفها دولة نووية. وندعو جميع الدول إلى استخدام كل قنوات ووسائل التأثير المتاحة لتوضح لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والجهات التي تساعدنا أن المزيد من الاستفزاز غير مقبول، وأن تتخذ خطوات تبين أن السلوك غير المشروع الذي تسلكه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تترتب عليه عواقب. ويظل التزامنا بالدفاع عن حلفائنا، بما في ذلك جمهورية كوريا واليابان، في مواجهة هذه التهديدات صارما. ونبقى مستعدين وسنواصل اتخاذ خطوات لزيادة استعدادنا للدفاع عن أنفسنا وعن حلفائنا من هجمات. ونحن على استعداد لاستخدام كامل مجموعة القدرات المتاحة لنا ضد هذا التهديد المتزايد.

السيد هاهن تشونغني (جمهورية كوريا) (تكلم

بالإنكليزية): من المؤسف أنه يتعين علي أن استخدم حق الرد، غير أنني مضطر إلى ذلك، إذ أن حجة وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد تضلل المجتمع الدولي.

أولا، أيا كانت الوسائل التي تستخدمها كوريا الشمالية لمحاولة الدفاع عن موقفها، فلن تغير طبيعة برنامج كوريا الشمالية النووي والمتعلق بتطوير القذائف ولن تستطيع ذلك. لقد اتخذت مجلس الأمن قرارات عديدة ومتسقة، بدءا من عام ٢٠٠٦ - قبل عقد من الزمن - عندما أجرت كوريا الشمالية أولى تجاربها النووية وإطلاق القذائف طويلة المدى. هناك الآن ما مجموعه سبعة قرارات رئيسية صادرة عن مجلس الأمن، منها القراران الأقوى والأكثر جدية اللذان اتخذا في العام - القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) والقرار ٢٣٢١ (٢٠١٦).

آراء وأصوات المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة واضحة لا لبس فيها وصریحة. في العام الماضي وهذا العام، على وجه الخصوص، أصدر مجلس الأمن ما مجموعه ١٤ بيانا صحفيا إضافة إلى قراري مجلس الأمن، أدان فيها بشدة استفزازات كوريا الشمالية. بيد أن كوريا الشمالية ردت العام الماضي بإجراء

والمكان الموجودة فيه. ونحن بانتظار أن يقوم المجلس باتخاذ إجراءاته حول هذا الموضوع.

وإضافة إلى ذلك، تقوم إسرائيل بتدريب وتمويل الجماعات الإرهابية المسلحة، وبالأخص داعش وجبهة النصرة، إضافة إلى تزويدها بالأسلحة والذخائر، وذلك في انتهاك صريح لجميع القرارات والصكوك الدولية المختصة بمكافحة الإرهاب.

السيد روبالتجزي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): كما قلت لدى استخدام حق الرد في جلسة هذا الصباح (انظر A/CN.10/PV.362)، فإن ممثل ومسؤولي النظام الإسرائيلي اعتادوا الكذب وتوجيه ادعاءات لا أساس لها من الصحة ضد إيران، ونحن لا نتوقع من ذلك النظام أن يقبل الواقع. ما قلته هذا الصباح يستند كلية إلى الواقع. أود فحسب أن أتطرق إلى بعض النقاط الرئيسية ومقارنتها بالواقع والبيانات التي تبين ما هي الحقيقة.

أولاً، إن تاريخ إسرائيل مليء بالعدوان والاحتلال والإبادة الجماعية والفظائع ضد البلدان المجاورة والبلدان الأخرى في الشرق الأوسط. تلك هي الحقيقة البسيطة وهي تستند إلى التاريخ. وأوصي بأن يلقي الممثل الإسرائيلي مجرد نظرة على كتب التاريخ ووثائق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن. لقد صدر حوالي ٨٦ قراراً عن مجلس الأمن نتيجة لما تقوم به إسرائيل من أعمال العدوان والاحتلال والفظائع ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني وغيرهما من بلدان المنطقة.

والحقيقة الثانية هي أن إسرائيل ليست طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو غيرها من المعاهدات التي تحكم أسلحة الدمار الشامل. إسرائيل تمتلك أسلحة نووية، وذا هو سبب إعراب ١٢٠ دولة عضواً في حركة عدم الانحياز ودول أخرى كثيرة عن قلقها البالغ إزاء برنامج الأسلحة النووية لإسرائيل، الذي يشكل تهديداً خطيراً ومستمراً لأمن الدول المجاورة والدول

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): أشرت في الجلسة السابقة، في استخدامنا لحق الرد، إلى أن ممثلي الكيان الإسرائيلي عندما يكون الموقف الإسرائيلي هشاً وضعيفاً، يلجأون إلى ترويض المغالطات وخلط الأوراق وقلب الحقائق رأساً على عقب، وذلك بالطبع بهدف التهرب من المساءلة عن الجرائم والاعتداءات التي يرتكبها الكيان الإسرائيلي. من المعروف عالمياً أن كبار تجار الأسلحة التقليدية في العالم، وبالأخص غير الشرعية منها، هم ضباط إسرائيليون بعضهم من المتقاعدين يعملون لحساب شركات صناعة الأسلحة الإسرائيلية.

ولقد اعتمد الكيان الإسرائيلي على مدى عقود من الزمن على ما يسميه بدبلوماسية السلاح. ولقد كان واضحاً للجميع دور السلاح الإسرائيلي في إذكاء الأزمات، وعلى سبيل المثال وليس الحصر، الأزمة في القوقاز والأزمات الأخرى في أفريقيا. إن انخراط إسرائيل المثبت دولياً في تجارة الأسلحة غير المشروعة في العالم يشجع ظاهرة الإرهاب الدولية ويحمي عصابات المخدرات والحركات الانفصالية في العالم.

بل إن الأمر وصل بالكيان الإسرائيلي إلى حد تنظيم عصابات دولية لتأمين الاتجار بأعضاء الأطفال.

يوجد إجماع دولي على أن الخطر الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط هو السلاح النووي الإسرائيلي. وهذا الخطر يكمن في امتلاك الكيان الإسرائيلي لأسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية ولوسائل إيصال هذه الأسلحة إلى مناطق بعيدة جداً عن منطقة الشرق الأوسط. والسؤال هنا هو، من سيهدد الكيان الإسرائيلي بأسلحة الدمار الشامل تلك التي يمتلكها غير دول المنطقة. لقد قام الكيان الإسرائيلي

بنقل مواد كيميائية سامة إلى الجماعات الإرهابية المسلحة في سورية. وكنا قد أبلغنا مجلس الأمن ولجانته المختصة بهذه المعلومات وعن كمية المواد والبراميل من المواد الكيميائية السامة

من حدود دولة أوكرانيا مع روسيا تظل أحد المصادر الرئيسية للتصعيد على أرض الواقع بسبب تدفق الإمدادات غير القانونية من الأسلحة والمعدات العسكرية والأفراد العسكريين من الشرق. إذا أنهت روسيا دعمها العسكري لوكلائها في أراضينا، سيمنح تسوية الصراع في منطقة دونباس سلميا في القريب العاجل دون أي مساعدة خارجية.

السيد كيم إين ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يمارس حقه في الرد على الملاحظات التي أدلى بها ممثلا الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية. أدانت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية تدابير الدفاع عن النفس لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتعلقة بتطوير صواريخ نووية وتسيارية باعتبارها ما يسمى تهديدا واستفزازا يعرض السلام العالمي للخطر.

ويرفض وفد بلدي تماما تلك الملاحظة بوصفها حجة سخيفة وتشويها للواقع.

وربما يعتقد الكثيرون أن مسألة شبه الجزيرة الكورية تدور في حلقة مفرغة من التجارب النووية وتجارب إطلاق القذائف من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مقترنة بتزايد اهتمام العالم وفرض الجزاءات الإضافية التي تؤدي إلى جولات جديدة من إجراء التجارب ذاتها في بلدي. ومع ذلك، لا يرى الناس - أو يتفاوضون ببساطة ولعدة سنوات في بعض الأحيان - حقيقة أن كل حلقة من تلك السلسلة ترتبط ارتباطا مباشرا بالسياسة العدائية للولايات المتحدة، وأنها نتيجة التهديد النووي الذي يستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وليس التهديد النووي من جانب الولايات المتحدة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سوى ابتزاز لم يكن مؤقتا وقريب عهد ولا هو مجرد تصور خيالي. بل إنه تهديد ملموس ما فتئت تشكّله الولايات المتحدة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الأخرى، وإدانتها لإسرائيل لامتلاك هذا البرنامج. وليست إيران وحدها التي تعتقد ذلك، بل المجتمع الدولي نفسه لأنها حقيقة. والحقيقة الثالثة هي أن نظاما له هذا التاريخ لا يمكن الثقة فيه عندما يمتلك أسلحة نووية. هذا النظام يشكل أخطر تهديد للأمن الدولي.

الحقيقة الأخيرة، والتي أشرت إليها أيضا في بياني هذا الصباح، هي أن هذا النظام لا يحترم القانون الدولي والقواعد الدولية. لقد تجاهل بتبجح وصلف جميع قرارات مجلس الأمن الـ ٨٦ التي تم اعتمادها، رغم أن المجتمع الدولي هو الذي يدعو إسرائيل إلى الالتزام بها.

من الواضح أن ممثلي إسرائيل في الأمم المتحدة يستخفون بالمنظمة ودولها الأعضاء في بياناتهم. ومن الأمثلة الواضحة على هذا سلوك الممثل الإسرائيلي في بيانه عند اعتماد قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

هذه هي الحقائق. وهي ليست ادعاءات وأكاذيب. وهي تستند إلى الواقع، ولا يمكن لإسرائيل التهرب منها.

السيد ليشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أمارس حقي في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي.

إن الوفد الأوكراني يتمسك بالبيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم (انظر A/CN.10/PV.362)، وأود أن أشدد على أن الصراع في بعض المناطق في القطاع الشرقي من أوكرانيا سببه العدوان الروسي على أوكرانيا الذي بدأ باحتلال جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، إلى جانب ما يسمى بالاستفتاء الذي أجري بدعم كامل من القوات العسكرية الروسية. وبالمناسبة، لم يعترف المجتمع الدولي بالاستفتاء.

نحن ملتزمون تماما بتنفيذ اتفاقات مينسك التي أشار إليها ممثل الوفد الروسي. بيد أن الأجزاء غير الخاضعة للسيطرة

هذه الفرصة لكي أشدد على انتهاكات كوريا الجنوبية الغاشمة لسيادة ووحدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوصفها التدابير الدفاعية لبلدنا بأنها استفزازات وتحد وتهديد لأمنها. وبقدر ما تصر كوريا الجنوبية على تشويه الحقائق وتضليل العالم، بقدر ما تتعاضم على نحو واضح ولا يمكن إنكاره مسؤولية الولايات المتحدة عن تفاقم الوضع في شبه الجزيرة الكورية بالتعاون مع كوريا الجنوبية. وفي الواقع، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - بفضل سياسة الدفاع عن النفس التي تتبعها بواسطة الردع النووي - هي التي تصون السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية، بل في العالم بأسره، بطريقة يعول عليها.

وأود أن أكرر مرة أخرى أن الموقف الثابت لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يتمثل في مواصلة تعزيز قدراتها العسكرية للدفاع عن النفس القائم على القدرة على توجيه ضربة نووية هجومية وقائية ما لم تتخل الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية عن عمليتهما الحربية الطموحة التي تدل عليها التدريبات العسكرية التي تجرى سنويا بالقرب من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل أوكرانيا، فإننا ندحض ادعاءه القائل بأن الاستفتاء الذي جرى في عام ٢٠١٤ كان مرتبطا بوجود القوات المسلحة الروسية. وصحيح أن شبه الجزيرة كانت تستضيف القوات الروسية في وقت الاستفتاء، غير أن قواتنا كانت موجودة هناك على أساس قانوني تام وفقا للاتفاقات القائمة آنذاك بين أوكرانيا والاتحاد الروسي بشأن مقر أسطول البحر الأسود. وعلاوة على ذلك، كان عدد أفراد القوات المسلحة الروسية أصغر بكثير من حصة القوات المنصوص عليها في الاتفاقات. ولم يشارك الجنود الروس في تنظيم الاستفتاء بأي دور كان. ولم يشر أي من المراقبين الدوليين أو الصحفيين إلى هذه الحقيقة.

وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات مينسك، فقد كان ممكنا إنهاء النزاع في شرق أوكرانيا منذ وقت طويل إن كان الوفد الأوكراني

على مدى العقود الماضية، لأن من سياسة الولايات المتحدة أن توفر الحماية لخيار الضربة النووية الوقائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وقد خططت الولايات المتحدة ذات مرة لتوجيه ضربة نووية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أوائل عقد الخمسينيات من القرن الماضي، ونشرت عددا كبيرا من الأسلحة النووية في كوريا الجنوبية منذ ذلك الحين. وما فتئت منذ أواخر عقد الستينيات تجري تدريبات عسكرية مشتركة مع كوريا الجنوبية، تعملان خلالها على نشر تلك الأسلحة. واستمرت تلك التدريبات السنوية المشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية لما يزيد على ٤٠ عاما.

ومن جانبها، فقد بذلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قصارى جهدها لإنهاء التهديد النووي للولايات المتحدة. وتحقيقا لهذه الغاية، سعى بلدي إلى عقد الحوار والمفاوضات بغية إنشاء منطقة لا نووية ووعّلت في ذلك كثيرا على القانون الدولي. وبالرغم من هذه الجهود، لم تتخل الولايات المتحدة عن تهديدها النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. بل ذهبت أبعد من ذلك إلى حد الإعلان رسميا في عام ٢٠٠٢، عن تحديد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هدفا للضربات النووية الوقائية.

وبما أن الحوار ولا القانون الدولي قد ساعدا على تجنب أكبر تهديد نووي في العالم تشكله أكبر قوة نووية في العالم، فإنه لم يكن أمام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خيار آخر سوى اللجوء إلى الوسائل النووية للتعامل معه. وفي ظل هذه الظروف الخطيرة التي تواصل فيها الولايات المتحدة تصعيد حملتها ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع تحديث أسلحتها النووية، فقد اضطرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تسريع تطوير أسلحتها النووية للدفاع عن نظامها الاجتماعي وأمنها الوطني.

وفيما يتعلق بادعاءات وفد كوريا الجنوبية، فإنني لا أرى أنها تستحق أن أكرر موقف وفد بلدي، ولكنني أود أن أغتنم

وأود أن أسأل كوريا الشمالية عما إذا كانت تعتقد أن أعضاء المجلس، الذين اعتمدوا بالإجماع القرارات السبعة الماضية، اتخذوا قرارا خاطئا وغير معقول. وأعتقد اعتقادا راسخا بأن أعضاء المجلس، فرادى وعلى نحو مستقل، استعرضوا جميع المعلومات والملايسات المتعلقة بالاستفزاز الذي قامت به كوريا الشمالية وأصدروا الحكم المتزن والسيادي جدا بأن برنامج الأسلحة النووية لكوريا الشمالية لا يمكن تبريره، وهو غير مقبول ويستحق الإدانة القوية وينبغي وقفه دون تأخير. ولذلك ناشد كوريا الشمالية أن تقوم على الفور بتفكيك برنامج أسلحة الدمار الشامل لديها بطريقة كاملة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، وفقا للمعايير الدولية ذات الصلة.

وستواصل جمهورية كوريا العمل مع المجتمع الدولي من أجل تفكيك برنامج كوريا الشمالية النووي وبرنامج القذائف لديها.

السيد برافاكو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز نظرا لتأخر الوقت. أردت أن آخذ الكلمة للمرة الأخيرة للدرد على الملاحظات التي أدلى بها ممثل كوريا الشمالية. وأحث الكوريين الشماليين مرة أخرى على الامتناع عن الأعمال الاستفزازية والتصريحات المؤججة للمشاعر التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وعلى اختيار الخيار الاستراتيجي المتمثل في الوفاء بواجباتهم والتزاماتهم الدولية والعودة إلى محادثات جادة.

السيد كيم إن ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): مرة أخرى، أرفض المزاعم التي أدلى بها ممثلا الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية. وأود أن أدلي بتعليق موجز على بعض الدول فيما يتعلق بقرار الأمم المتحدة المتعلق بالجزءات.

وكما ذكرت من قبل، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم يكن لديها أي خيار آخر سوى اللجوء إلى الأسلحة النووية من أجل حماية سيادة البلد وكرامته. هناك تهديد نووي مستمر

ملتزما حقا بتنفيذ تلك الاتفاقات وقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وقد انقضت امان على توقيع رؤساء روسيا وفرنسا وأوكرانيا ومستشارة ألمانيا على اتفاقات مينسك، في حين لم تبد أوكرانيا أي التزام سياسي أو اقتصادي أو إنساني. ولم يُعلن عن أي عفو، ولم يتم أي تبادل لأسرى الحرب، ولم تُسن أي قوانين بشأن الوضع الخاص بأقاليم محددة في الجزء الشرقي من أوكرانيا، ولم يحدث أي تغيير في دستور البلد، ولم يسن قانون الانتخابات، وبطبيعة الحال، لم تُجر الانتخابات نفسها. وإن كان وفد أوكرانيا مهتما حقا بحل النزاع في أراضيه، فإن عليه أن يتحول من القول إلى الفعل.

السيد هاهن تشونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى. أولا، يجب على كوريا الشمالية أن تعتبر من اتخذ آخر قرار بفرض الجزاءات من قبل مجلس الأمن بالإجماع (القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦)). وبذلك أوضح المجتمع الدولي أنه لن يقف متفرجا على ازدراء كوريا الشمالية وتجاهلها للقواعد والمعايير الدولية.

ولا تصغي كوريا الشمالية إلى التحذيرات المتكررة من جانب المجتمع الدولي ولم يبد منها ما يشير إلى وقف انتهاكاتهما الصارخة للقواعد والمعايير الدولية. بل على العكس من ذلك تماما، إنها ما تزال منهمة في كيل الاتهامات التي لا أساس لها ضد مجلس الأمن والمجتمع الدولي، في ذات الوقت الذي تواصل فيه تهديد السلم والأمن الدوليين.

ويجب على كوريا الشمالية أن تدرك أن رفضها التام لقرارات مجلس الأمن التي أُتخذت بالإجماع، بما في ذلك بتأييد جميع الأعضاء الخمسة الدائمين، يؤكد للمجتمع الدولي أن كوريا الشمالية ترفض سلطة مجلس الأمن، وهو الجهاز العالمي الرئيسي والأهم المعني بالدفاع عن السلم والأمن الدوليين.

عندما انضمت كوريا الشمالية إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٩١، وافقت على الامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن.

من الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن الواقع يبين أن الولايات المتحدة هي من أرغم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تكون دولة حائزة للأسلحة النووية. فإن مجلس الأمن أعلن أن الأنشطة الجارية المتعلقة بالمجالين النووي والتسياري التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل تهديدا واضحا للسلام والأمن الدوليين، بل إنه اعتمد ما يسمى بالقرار المتعلق بالجزءات ٢٣٢١ (٢٠١٦)، الذي تم تليفقه مؤخرا ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفيما يتعلق بالأساس القانوني لهذا القرار، لا يوجد هناك أي حكم سواء في ميثاق الأمم المتحدة أو في أي قانون دولي آخر ينص على أن النشاط المتعلق بالسلح النووي والصواريخ باليستية يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ولم يتم مجلس الأمن أبدا بالتشكيك في البلدان التي اضطلت قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بهذه الأنشطة. وبالتالي، للمرء أن يتساءل عن الأساس والسلطة التي اعتمد بناء عليها مجلس الأمن قرارا يحظر الأنشطة النووية والأنشطة المتعلقة بالصواريخ التسيارية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؟

ولا تملك الولايات المتحدة أي سلطة أخلاقية لإجبار الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تنفيذ هذا النوع من القرارات غير المستحقة، والدول الأعضاء ليست ملزمة أخلاقيا بتنفيذ هذه القرارات غير المنصفة وغير العادلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.